نداء الفرات
شبكة نـداء الفرات الإعلامية
Euphrates Appeal Media Network
- صوتٌ لكل حر -

الالتـــزام الأمريكـــي الدائـــم في العـــراق

رســم استراتيجية بعيدة المدى مع شـركائنا في الجيش العراقي

تأليف: بين كونابيل

ترجمة:

شبكة نداء الفرات الإعلامية

14 أيـار 2020

الخلاصة التنفيذية

بنظرةٍ فاحصةٍ على الوضع الحالي في العراق، يتبين لنا بأنّ الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ قد تُمثّل نقطة تحولٍ في السياسة الأمريكية. فقد جعلت الأحداثُ الأخيرة مستقبلَ الوجود العسكري الأمريكي في العراق مُبهماً. فإيران وروسيا والصين كلّها دولٌ تتنافس على كسب النفوذ في القطاعات الاقتصادية والسياسية والأمنية في العراق. والانتكاسات الحاصلة في العلاقات العراقية والأمريكية يجب أن تُعرَض في ضوء السياقَيْن الإقليمي والعالمي الأوسع، فالمصالح الأمريكية ستتأثر سلباً إذا ما تخلّت أمريكا عن خوض المنافسة الاستراتيجية في العراق. وعليه فيجب أن يسعى صانعو السياسة الأمريكيون إلى تحقيق الالتزام الكامل والدائم تجاه العراق قبل فوات الفرص العابرة. **وأفضل طريقة لترسيخ هذا الالتزام هي من خلال تقديم مساعداتٍ هائلةٍ ومستشارين مدرّبين للجيش العراقي على المدى البعيد.**

يُعدّ جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (CTS) حاليًا التنظيم العسكري الأكثر كفاءةً وتقديراً في البلاد. بينما الجيش النظامي العراقي أقل فعاليةً وأقل موثوقية نسبياً من جهاز مكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى أداء الجيش النظامي عام ٢٠١٤ عندما انهار في وجه قوات ميليشيات غير نظامية (تنظيم الدّولة)، فقد يشكك البعض في جدارته مستقبلاً. وهذا ما يجعل تفضيل القوات الخاصة في تقديم المساعدات هو الخيار الأكثر قبولاً. ولكن هناك أربعة عوامل رئيسية ترجح أفضليةَ توجيه الدعم للجيش العراقي:

- **توليد ثقلٍ (كتلة) عسكريٍ.** بحلول أواخر ٢٠١٩، ضمّت نخبة جهاز مكافحة الإرهاب (CTS) حوالي ١٠٠٠٠ جندي. وعليه فيجب إمضاء الدعم الأمريكي المباشر للجهاز بسرعةٍ، ليس من باب إنهاء الدعم للجهاز فنحن لا ندعو لذلك؛ ولكن هذه القوة الصغيرة وإن كانت هي النخبة، فلا يُتأمَّل منها تأمين قرابة ٤٤٠ ألف كيلومتر مربع من مساحة العراق، أو قرابة ٤٠٠٠ كيلومتر من حدودها، أو قرابة ٤٠ مليون نسمة من سكانها. فالعراق يحتاج لثقلٍ عسكريٍ يمكن الاعتماد عليه لمنع وقوع الكارثة مرة أخرى.

- **دعم الوحدة الوطنية.** عام ١٩٣٣، أطلق ملك العراق آنذاك فيصل على الجيش العراقي تسمية «العمود الفقري لتكوين الأمة». لقد ساعد الجيش العراقي عبر تاريخ العراق الحديث على وحدة مختلف مكونات الشعب العراقي. وقد يكون الجيش العراقي المؤسسة الوحيدة في العراق التي تتمتّع بسمعةٍ من الحياد تجاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والمذهبية المختلفة مقارنةً بالمؤسسات الأخرى. فإذا

كانت الولايات المتحدة تسعى إلى استقرار طويل الأمد في العراق، فإن الجيش العراقي هو الخيار الأكثر منطقيةً للاستثمار فيه.

• **التقليل من الاعتماد على قوات الحشد الشعبي.** يمثل الحشد الشعبي تحدياً لاحتكار الحكومة العراقية للاستخدام الشرعي للقوة. والنفوذ الإيراني والانقسامات الداخلية والتحيزات الطائفية كلّها عوامل داخل الحشد الشعبي تجعل منه أقل الخيارات ملاءمةً لتحقيق استقرار العراق ووحدته على المدى البعيد. فيُشكّل تقديم المساعدات للجيش العراقي إجراءً جراحياً طفيف التوغل يساعد على التقويض من الاعتماد على الحشد الشعبي بمرور الوقت.

• **كسب التفوق ضد إيران وروسيا والصين.** إن النفوذ الإيراني والروسي والصيني يتزايد في العراق. وإن تعزيز العلاقات القائمة مع الجيش العراقي يمكن أن يساعد في تقويض هذا النفوذ، بينما يمنح الولايات المتحدة نفوذًا متفوقاً في المنافسة العدائية الجارية.

١. مقدمة: الجيش العراقي والأمن القومي الأمريكي

تمت كتابة هذا المنظور قبل الأحداث التي طرقت أوائل عام ٢٠٢٠ مباشرةً، والتي أدت إلى إعادة النظر في الوجود العسكري الأمريكي في العراق. ولم تُغير المنعطفات الأخيرة في العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق أياً من النتائج أو التوصيات المذكورة في هذا المنظور. ولاتزال جميع أسباب استمرار الانخراط العسكري في العراق على المدى البعيد صالحةً. إن جميع الفرص التي كانت متاحةً لوجودٍ أمريكي صغيرٍ- ولكن دائم- في العراق أواخر عام ٢٠١٩ ستبقى متاحة عام ٢٠٢٠ في حال تمكن صانعو السياسة والدبلوماسيون الأمريكيون من التوصل إلى اتفاقٍ مع قادة الحكومة العراقية. وما يلي من البحث يمثّل التحليل الأصلي (الذي أُنجِز أواخر ٢٠١٩).

يوصي هذا المنظور بتحقيق حضورٍ استراتيجيٍ أميركيٍ دائم في العراق، مع التركيز على الاستفادة من فرص التنمية للقوات النظامية للجيش العراقي. إن استقرار العراق، وإعادة بناء النفوذ الأمريكي في العراق، وتعزيز الشراكة مع القادة السياسيين والعسكريين العراقيين؛ كلُّها عوامل ستساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، والتصدي للتأثير الإيراني السّرطاني، وتحقيق تفوق أمريكي على روسيا والصين، وفي النهاية تقليل الحاجة المتكررة إلى عمليات نشر قوات عسكرية رداً على اضطرابات في المنطقة. والجيش العراقي النظامي هو الوسيلةُ المتاحة بسهولة لتحقيق هذه الغاية.

إن التحديات الحالية في العراق كبيرةٌ ولكن يمكن التغلب عليها، ومن هذه التحديات أن النفوذ الأمريكي تضاءل بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من الأراضي العراقية عام ٢٠١١. ولم تتم إعادة بناء هذا النفوذ إلا جزئيًا مع عودة المستشارين العسكريين الأمريكيين بعد انهيار الجيش العراقي عام ٢٠١٤. ومع حلول أواخر عام ٢٠١٩، كانت العلاقات الأمريكية مع قوات الأمن العراقية أقوى ما تكون، وتحديداً مع أجهزة العمليات الخاصة، والشرطة الاتحادية، والجيش العراقي. وهذه العلاقات هي الأساس الأكثر عمليةً ومنطقيةً للتطوير الاستراتيجي في العراق. فيجب أن ترتكز استراتيجية العراق الناجحة على التطوير المستمر لقوات الأمن العراقية عامةً، والجيش العراقي خاصةً.

إن التحديات الحالية في العراق كبيرةٌ ولكن يمكن التغلب عليها

لطالما كان الجيش العراقي قوة توازن وقوةً حافظتْ على مركزية العراق، في بلدٍ تمزقه الانقسامات العرقية والطائفية والإقليمية من حينٍ إلى آخر. وعلى الرغم من أن الجيش العراقي ربما كان أقل القوات المسلحة هيمنةً في العراق أواخر عام ٢٠١٩ - خاصةً عند مقارنته بوحدات العمليات الخاصة وقوات الحشد الشعبي - إلا أنه يحتفظ بالبنية الأساسية والسمعة التاريخية المطلوبة لتحقيق عدّة أمور:

(1) توليد الثقل العسكري اللازم لتأمين البلد بأكمله ضد عودة ظهور الجماعات الإرهابية أو المتمردة مثل تنظيم الدولة، وضد التدخل الأجنبي.

(2) إعادة وحدة العراق عقب انقسامه بعد عام ٢٠١٤.

(3) تقليل الاعتماد على قوات الحشد الشعبي الخاضعة لإيران.

(4) تزويد الولايات المتحدة بنفوذ متفوقٍ دائم في المنافسة العدائية ضد إيران وروسيا والصين في الشرق الأوسط. سيساعد تطوير جيشٍ عراقي أقوى أيضًا على تقليل المطالبات المستمرة من الولايات المتحدة وحلفائها بالتمويل وإرسال الأفراد دون التضحية بالاستقرار.

تنويهٌ موجز عن المنهجية والتنظيم

هذا المنظور مبنيٌ على جهود راند (RAND) البحثية السابقة عن العراق ومساعدة قوات الأمن. المؤلف هو خبير مختصٌ في الموضوع، وقد أنهى مؤخرًا تحليلًا مفصلاً عن الجيش العراقي ويرأس في نفس الوقت الأبحاثَ الحالية عن قوى الأمن العراقية ويدعمها.

يعتمد التحليل الحالي على تقارير أبحاث راند السابقة ولشهادةٍ أمام الكونغرس. وقد تم توضيح الحجج في هذه التقارير وفي الشهادة بمزيد من التفصيل في سلسلة من مقالات الرأي التي نشرها المؤلف بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٨. وتؤسس هذه التحليلات المنشورة أساسًا منطقيًا وعمليًا يبرر القيام بالتزامٍ أمريكي دائمٍ في العراق موجه لفرض استقرار استراتيجي على المدى الطويل.

يبدأ هذا المنظور بنظرة عامة على تحديات التي تواجهها السياسات الأمريكية، ثم يقدم تحليلاً تاريخياً مختصراً للعراق وجيشه في ظل السّياسات الخارجية الأمريكية آنذاك. ثم يصل للأهمية السياساتية الحالية للعراق وجيشه. ويعرض بعد ذلك النتائج وتوصيات بشأن السياسات. يقدم القسم الأخير معلومات إضافية حول تطوير فعالية الجيش العراقي القتالية من خلال مساعدة قوات الأمن.

٢. أهمية العراق لمصالح الأمن القومي الأمريكي

مع حلول أواخر عام ٢٠١٩، أصبح العراق في قلب الجدل الدّائر حول المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وعلى صعيد الانتشار العالمي لقواتها، والتحويل العام للموارد العسكرية بعيدًا عن مكافحة الإرهاب نحو المنافسة العدائية مع روسيا والصين. حيث قام صانعو السياسات وخبراء السياسة بطرح تساؤلات مهمة حان وقتها حول الوجود الأمريكي المستمر في العراق، وحول العائد من الاستثمار المكثف الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها في قوى الأمن العراقية. من هذه التساؤلات: كم عدد عناصر القوات الأمريكية المطلوبين للبقاء داخل العراق وحوله بغرض الحفاظ على أمنه، ولماذا؟ وإلى أي مدى يمكن تخفيض مساعدة قوات الأمن العراقية قبل تكبّد الحدّ الزائد (غير المقبول) من المخاطر؟ وهل يهمنا حقاً فيما لو انهار الجيش العراقي مرةً أخرى؟

قد ينظر البعض إلى هذا السؤال الأخير على أنه بلا معنى، ولكن يجب طرحه والإجابة عليه بالنظر إلى الصعود الأخير لتيار المُتشكّكين والتهكّميين من تورط أمريكا في الشرق الأوسط، فضلاً عن النتائج العالمية غير المتساوية لمساعدة قوات الأمن المحلية. في العقد الماضي، شهدتْ الدعوات التي نادت بتنفيذ انسحاب استراتيجي من الشرق الأوسط تحولاً في انتشارها من دعوات متطرفة معزولة إلى رأيٍ للأغلبية. وتجدر الإشارة، إلى أن نائبة مساعد وزير الدفاع السابق للاستراتيجية وتنمية القوات «مارا كارلين» ونائبة مساعد وزيرة الخارجية السابقة لشؤون الشرق الأدنى «تمارا كوفمان ويتس»، جادلتا أوائل عام ٢٠١٩ بأنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تبدأ في «الانسحاب» من الشرق الأوسط، حتى

لو حدثتْ عواقب «مؤلمة وقبيحة». كما جادل العديد من محللي السياسات الآخرين في مستوىً ما على ضرورة إنهاء ارتباطات واشنطن بالعراق.

العراق هو ساحة المعركة الأساسية للنفوذ الإقليمي ضد إيران

في حين قد تكون هناك حالاتٌ قوية يُستدل بها لدعم فكرة فكّ الارتباط، إلا أن هناك حالاتٌ تساويها قوةً لدعم الالتزام الدائم. وعلى الرغم من تزايد اضطراب السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فمن شبه المؤكد أنه سيبقى هناك وجودٌ عسكري أمريكي في الشرق الأوسط ضمن المستقبل المنظور.[١] حتى أنّ «كارلين» و«ويتس» خفّفتا على مضض من جدالهما الانهزامي، وهو ما سمح لشيءٍ من استمرار المساعدات لقوات الأمن في المنطقة ولكن بقي مستواها غير محدد بوضوح. مهما كان رأي الخبراء السائد، فإن استراتيجية الدفاع القومي لعام ٢٠١٨ يقترح على الجيش الأمريكي المساعدة في إدامة استقرار المنطقة لاستيفاء المتطلبات الأمنية في استراتيجية ترامب للأمن القومي عام ٢٠١٧. إذا كانت استراتيجية الدفاع القومي هي الركيزة الأساسية للاستراتيجية العسكرية الإقليمية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإنه يمكن القول بأنّ العراق هو مركز السّيطرة على تلك الاستراتيجية. ولكن حتى بدون هذه الاستراتيجيات الإرشادية، هناك حجج مقنعة لإبقاء التزاماتنا في العراق.

العراق هو ساحة المعركة الأساسية للنفوذ الإقليمي ضد إيران. والعراق هو المكان الذي ولد فيه تنظيم الدولة، ولا يزال قائماً فيها كقوة إرهابية عابرة للدّول متمردة، تتوارى في الظل عبر القوس العربي السني إلى سوريا لارتكاب أعمال العنف.[٢] والعراق هو محور تنافس دولي عدائي ضدّ روسيا والصين في الشرق الأوسط. وهذه الدولة هي رابع أكبر منتج للنفط في العالم، فاستقراره - أو عدم استقراره - يؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد الأمريكي. لقد حاربت الولايات المتحدة الجيش العراقي مرتين في الثلاثين سنةً الماضية وأعادت بناء هذا الجيش مرتين. ولعب الجيش العراقي دورًا بارزًا في الصراع العسكري الحديث؛ فإذا ما غضضْنا النظر عن الجيش البريطاني، فإن الجيش العراقي هو الجيش

(١) على الرغم من جهود الإدارات الثلاثة السابقة في الانسحاب من الشرق الأوسط، فقد زادوا كلّهم من الوجود الأمريكي بعد محاولاتهم الأولية في الانسحاب. وأقرب مثال عن الإدارة الحالية، تعزيزها لوجودها في الشرق الأوسط بـ ١٤٠٠٠ جنديٍ إضافي.

(٢) على الرغم من المزاعم المناقضة، فإن تنظيم الدولة باقٍ وظيفياً أواخر عام ٢٠١٩. وأكّد هذه الحقيقة العديدُ من القادة العسكريين الأمريكيين ممّن لهم مسؤوليةٌ مباشرة على منطقة الشرق الأوسط وعلى حملة مكافحة تنظيم الدولة.

الوحيد في العالم الذي خاض ثلاثة حروبٍ برية تقليدية كبرى بالأسلحة المشتركة في العقود الأربعة الماضية.[٣] كل هذه الحروب الثلاثة - حرب إيران مع العراق، وحرب الخليج، وغزو التحالف عام ٢٠٠٣ - كان لها عواقب على المنطقة والعالم (انظر أدناه). وللجيش الأمريكي، وسلاح مشاة البحرية، وقوات العمليات الخاصة تاريخٌ مشتركٌ مع الجيش العراقي- وربما متداخلٌ- أكثر من أي قوةٍ قتاليةٍ برية غير غربية أخرى في جميع أنحاء العالم.

وتشير الدلائل التاريخية إلى أن العراق كان ولا يزال ذا أهميةٍ بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. سيوضح هذا المنظور أن بناء إرادة الجيش العراقي للقتال وإدامته لضمان فعاليته القتالية هي وسيلة جوهرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الإقليمية المعلنة للولايات المتحدة.

٣. تجربة أمريكا مع العراق وداخله، ١٩٧٩-٢٠١٩

يفترض البعض أن استراتيجية الدفاع القومي لعام ٢٠١٨ تسعى إلى إضعاف - أو ربما حتى التخلي عن- التزامات أمريكا تجاه الشرق الأوسط. لكن الملخص العام للاستراتيجية يذكر الشرق الأوسط تسع مرات، والعراق مرتين وإيران ست مرات. وتقلل من شأن الإرهاب بالمقارنة مع الوثائق السّياسة السّابقة، لكنها لا تزال تذكر الإرهاب ٢٢ مرة (١٤ مرة أكثر من ثماني إشارات للصين).[٤] ويتطلب التوجيه الدفاعي للشرق الأوسط من الجيش الأمريكي المساعدةَ في الحفاظ على التوازنات الإقليمية الملائمة، ولردع العدوان، وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، ومنع القوى المعادية من الهيمنة على المنطقة، والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، وتأمين طرق التجارة، وهزيمة الإرهابيين عامةً ومواجهة النفوذ الإيراني السرطاني خاصةً. تتوافق مجموعة الأهداف هذه بشكل ملحوظ مع الأهداف السّياسية الرسمية الواسعة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال الأربعين سنة الماضية (كما ستتم مناقشته، فإن الأهداف الأكثر تحديدًا كانت أقل اتساقًا). إن أهمية العراق لنجاح هذه الأهداف الثابتة والملموسة - اثنان منها فقط يذكران على وجه التحديد الإرهاب أو مكافحة الإرهاب - متساوقة بنفس القدر.

لقد كان العراق لاعباً أساسياً في سياسة الأمن القومي الأمريكي منذ الثورة الإيرانية عام

---

(٣) منذ عام ١٩٨٠، خاضتْ المملكة المتحدة حرب الفوكلاند ١٩٨٢، وحرب الخليج ١٩٩١، وغزو العراق ٢٠٠٣؛ بينما خاضتْ الولايات المتحدة حربا الخليج وغزو العراق، بالإضافة إلى عملياتٍ صغرى ضدّ جيوشٍ لم تحشد أسلحةً مشتركة فعالة في الميدان في كلٍ من غرينادا وباناما.

(٤) يظهر هذا الأمر نقصان التركيز على الإرهاب في الاستراتيجية.

١٩٧٩. فقد أدتْ الإطاحة بشاه إيران رضا بهلوي وإنشاء الجمهورية الإسلامية إلى تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط. وتحول حليفٌ مقربٌ وموثوقٌ كان بمثابة حصن إقليمي ضد الاتحاد السوفييتي فجأةً إلى دولة معادية تحتجز المواطنين الأمريكيين كرهائن، وتهدد حلفاء أمريكا الإقليميين، وبمرور الوقت قامت بنشر الإرهاب. وقد جذب هذا الولايات المتحدة إلى مستنقع الفوضى الجيوسياسية في الشرق الأوسط،(٥) وقد كان صناع السياسات الأمريكية منذ فترة طويلة يعدّون المنطقة منطقة اقتصاد بالقوة.(٦)

الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨

في غضون عام من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، غزا صدام حسين إيران. وقدمت الولايات المتحدة دعماً استخباراتياً للقوات المسلحة العراقية خلال الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨. عام ١٩٨٤، وجه الرئيس رونالد ريغان الحكومة الأمريكية لتحديد سبل «تعزيز قدرات العراق للتحليل الاستخباراتي» وتقديم دعم عسكري غير مباشر - علناً أو سراً في بعض الحالات - للقوات المسلحة العراقية عبر طرف ثالث. وفي بعض الحالات، حذّر مسؤولون أمريكيون القادة العسكريين العراقيين مباشرةً من هجمات برية إيرانيةٍ وشيكة. مع طول أمد الحرب، هدد تأثيرُها السلبي على أسواق النفط الاستقرارَ الاقتصادي العالمي. وعام ١٩٨٨، أرسلت الولايات المتحدة سفناً حربية إلى المنطقة وزادت من دعمها للعراق؛ رداً على الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط في الخليج الفارسي. بحلول الوقت الذي انتهت فيه الحرب عام ١٩٨٨، كانت الولايات المتحدة وعراق صدام حسين حليفين غير رسميين، وبالنهاية غير متوافقين. يوضح الشكل ١ نظرة عامة للحرب الإيرانية العراقية عبر الخريطة.

(٥) انخرطت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ القرن الثامن عشر، لكنها أرست تركيزاً أكبر على المناطق الأخرى على نحوٍ متسق.

(٦) الاقتصاد بالقوة مصطلح عسكري يصف مجالًا قليل الاهمية، يكفي لتأمينه استثمار موارد محدودة.

الشكل ١

نظرة عامة على الحرب الإيرانية العراقية، ١٩٨٠-١٩٨٨

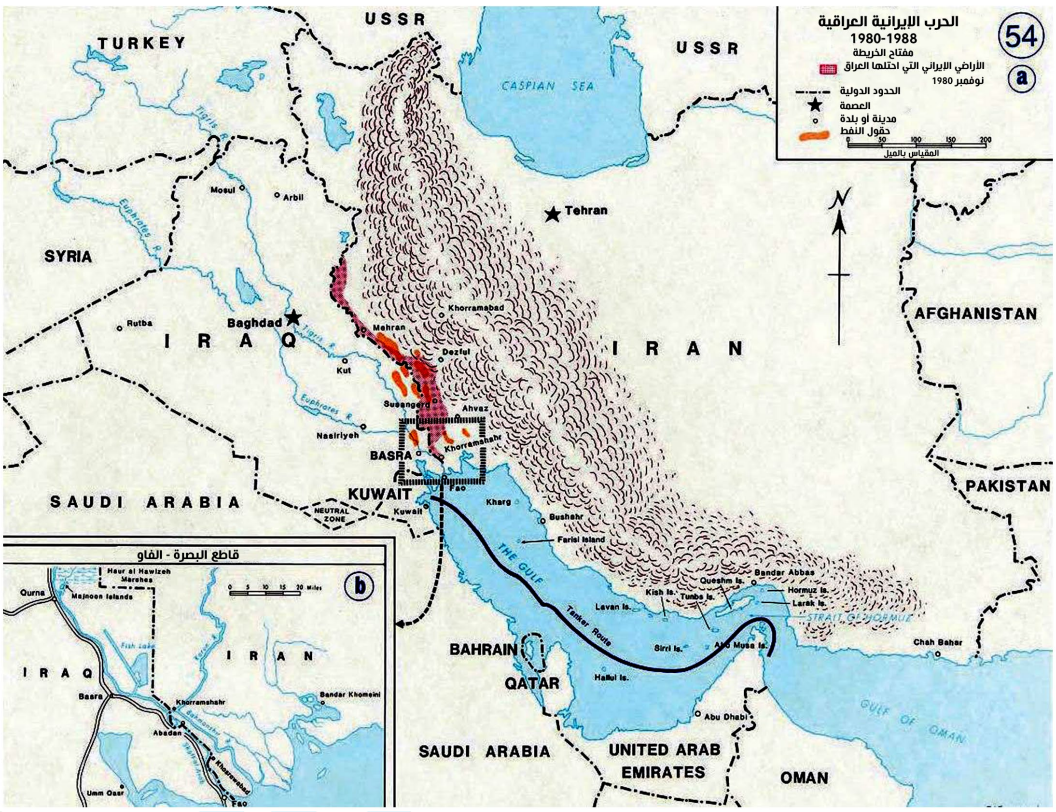

١٩٩٠-١٩٩١ حرب الخليج والمواجهة ١٩٩١-٢٠٠٣

بعد عامين فقط من انتهاء الدعم للعراق في الحرب الإيرانية العراقية، دخلت الولايات المتحدة في حرب من شأنها أن تقودها إلى تدمير الجيش العراقي الذي دعمته مؤخرًا. ففي أغسطس ١٩٩٠، أمر صدام حسين بغزو الكويت. من ثمّ، نشرت الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٠٠٠٠ جندي لتشكيل قلب قوة التحالف التي تضم أكثر من ٧٠٠٠٠٠ جندي للقتال ضد قوة عسكريةٍ عراقية مشتركة قرابة مليون جندي. وبعد شهرٍ من الغارات الجوية والغزو البري الخاطف العنيف، انسحب الجيش العراقي مهزوماً. كان للحرب بحد ذاتها تأثيرٌ مباشرٌ على أسواق النفط والأسهم العالمية، وأدى الأداء الأمريكي المثير للإعجاب إلى تغيير المقاربات الشاملة لروسيا والصين تجاه الاستراتيجية العسكرية وتصميم القوة. ويمكن القول بأن قواتهم العسكرية الحديثة مصممة للدفاع ضد القوات الأمريكية وهزيمتها على غرار ما ظهر من تلك القوة في الكويت والعراق عام ١٩٩١.

نجت العناصر الأساسية من الجيش العراقي - تحديداً بعض فرق الحرس الجمهوري

الشهيرة - من حرب الخليج. فيما ساهم التهديد المستمر الذي شكّله صدام حسين للمصالح الأمريكية في اتخاذ قرار تمركز القوات البرية للجيش الأمريكي ضمن قواعد دائمة في الشرق الأوسط. وفعلياً من عام ١٩٩١ وحتى أوائل عام ٢٠٠٣، كانت الولايات المتحدة في صراع منخفض الشدّة مع العراق. وقام الرؤساء الأمريكيون بفرض العقوبات الاقتصادية، وحظروا المجال الجوي العراقي من خلال عملية المراقبة الجنوبية وعملية المراقبة الشمالية، ونشروا قوات عسكرية إضافية بشكل دوري لردع العدوان العراقي، وأطلقوا صواريخ على العراق ضمن ما يمكن تسميته بعمليات الردع من خلال العقاب. وكلفت هذه العمليات، من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢، الولايات المتحدة أكثر من ١١ مليار دولار بقيمة [٧]دولار عام ٢٠٠٢.

غزو التحالف عام ٢٠٠٣ والفترة الاستشارية حتى ٢٠١٩

عام ٢٠٠٣، غزت الولايات المتحدة العراق. وواجه ما يقرب من ٢٩٠٠٠٠ جندي من قوات التحالف جيشًا عراقيًا كان قد فقد الكثير من ذروة قوته قبل حرب الخليج. ولم يكن العراق قادرًا إلا على حشد ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ جندي في الخدمة و٢٥٠٠ دبابة قتال رئيسية بحلول عام ٢٠٠٣. وسحقت قوات التحالف الجيش العراقي، لكنها واجهت بعد ذلك تمردًا متعددَ الفصائل كاد بحلول عام ٢٠٠٦ أن يُجهد (consume) جميع القوات الأمريكية المشتركة. بينما هناك جدلٌ مستمر حول القيمة الاستراتيجية لغزو العراق عام ٢٠٠٣، فقد كانت تكاليف الحرب باهظة. وأدت عملية حرية العراق إلى تحويل الموارد من الحرب الدائرة في أفغانستان إلى العراق، وهو ما منح حركة طالبان فرصةً للانتعاش. وتسبّب احتلال العراق بسرعة إلى إتلاف ما قيمته عشرات المليارات من الدولارات من المعدات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك أجيال من الطائرات النفاثة القتالية باهظة الثمن، وأعاد تشكيل الجيش الأمريكي من قوة تقليدية إلى قوة مكافحة تمرد، مما أدى إلى أزمة في قدرات القتال التقليدية ضد القوى العظمى عام ٢٠١٩. وتسبب الغزو والتمرد اللاحق بوقوع الآلاف من الضحايا على الجانبين، وفتح الباب أمام حرب أهلية وسمح في النهاية بظهور تنظيم الدولة.

٤. العراق في قلب السياسة الخارجية الأمريكية: ١٩٧٩ - ٢٠١٩

(٧) تشمل هذه الأرقام عملية المراقبة الجنوبية، وعملية المراقبة الشمالية، وعملية توفير الراحة، وعملية ضربة الصحراء، وعملية ثعلب الصحراء، وعملية العمل الداخلي، وعملية ربيع الصحراء، وعملية رعد الصحراء.

يرى المشككون هذه التجربة المشتركة في العراق كجزء من حجة مركبة (compound argument) لتقليص الوجود الأمريكي. بينما وصف خبراء وصانعو سياسات آخرون- بمن فيهم الرؤساء جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب- رسمياً استمرار الانخراط في العراق بأنه ضرورة لا مفر منها، ويمكن معالجتها بمساعدة قوات الأمن بدلاً من العمليات واسعة النطاق. وتدعم الشواهد التاريخية قضية استمرار الانخراط في العراق وتقديم دعم مستمر للجيش العراقي.

الماضي ليس بالضرورة مقدمة للحاضر. لكن كل حالةٍ من الحالات الموصوفة في القسم السابق توضح حقيقة أن العراق كان محوريًا في السياسة الخارجية الأمريكية منذ الثمانينيات على الأقل. وإن مراجعة وثائق الأمن القومي الأمريكي تعزز الأهمية الاستراتيجية المستمرة للعراق وجيشه، سواء كخصم أو كشريك. وتستند فترة ما بعد ١٩٨٠ إلى عدة عقود معقدة من التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، المُتمحور حول عقيدة أيزنهاور عام ١٩٥٧ وسياسة ريتشارد إم نيكسون للعمودين التوأمين، وعقيدة كارتر.[٨] وعزز كل منها أهمية الشرق الأوسط للأمن القومي الأمريكي.[٩]

العراق في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي: قرابة ٤٠ عامًا، من ريغان إلى ترامب

ركزتْ إدارة الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١١٩٨٨) على أهمية العراق في مجموعة من الوثائق السياسية التي تم رفع السرية عنها والتي كتبت بين ١٩٨١ و١٩٨٧. وفي عام

---

(٨) يُشار لسياسة نيكسون وفقاً لمختلف المصادر بعقيدة نيكسون، وعقيدة العمودين التوأمين، وعقيدة القطبين التوأمين.

(٩) أشار الرئيس الأمريكي الأسبق آيزنهاور في خطابٍ له يناير ١٩٥٧، بأن الولايات المتحدة تدعم «بدون تحفظ السيادة الكاملة والاستقلال» لكلّ دولةٍ في الشرق الأوسط.
ونظر آيزنهاور بقلقٍ إلى المصالح السّوفييتية المُتنامية في المنطقة. وقال ما نصّه بأنّ « أي تهديدٍ لوحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي للعراق وإيران وباكستان وتركيا (من قبل أي دولةٍ شيوعية) ستنظر إليه الولايات المتحدة على أنّه فعلٌ في غاية الخطورة». ومضى لتأسيس سياسةٍ جامعةٍ لمساعدة القوات الأمنية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ وترتكز مقاربة الولايات المتحدة اليوم في العراق على سياسة آيزنهاور عام ١٩٥٧. أصدر نيكسون مذكرة ٩٢ كقرارٍ للأمن القومي نوفمبر ١٩٧٠. وفيها أصّل لسياسة العمودين التوأمين الساعية لفرض الاستقرار في الشرق الأوسط وذلك بتعزيز التعاون بين إيران والسعودية - في الواقع للتوصّل لانفراجٍ دوليٍ بينهما.
سعى نيكسون من هذا الفعل التوازني أن يضع الشرق الأوسط استراتيجياً في آخر سلم اهتماماته، حتى يركز جهوده على الصين والاتحاد السّوفييتي. ويجادل البعض بأنّ هذه المقاربة غذّت من انهيار إيران في الأخير، ومن ثمّ زعزعة استقرار الشرق الأوسط وحدوث الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨.
يعيد خطاب كارتر عن حالة الاتحاد عام ١٩٨٠ الشرق الأوسط في قلب السياسة الأمنية القومية الأمريكية، مع التركيز على التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي والمخاطر المتجذرة في خسارة السيطرة على المركز الرئيسي لإمدادات الطاقة عالمياً. وعلى أعقاب الثورة الإيرانية وأزمة رهائن السفارة الأمريكية، جاء خطاب كارتر مركزاً على إيران كما كان متوقعاً. لم يُركز الخطاب على العراق، إلا أن أهمية العراق الجيوسياسية بقي من الأهمية بما لم يمكن إغفالها في عقيدة كارتر. وفعلياً، فقد ردم كارتر الفجوة بين عقيدة نيكسون وبين فترة ريغان.

١٩٨٣، عندما بدأت الحرب بين إيران والعراق تؤثر على حركة ناقلات النفط في الخليج العربي، أصدر ريغان توجيهًا يفيد بأن الولايات المتحدة ستقوم «بأيّ إجراءاتٍ قد تكون ضروريةً لإبقاء مضيق هرمز مفتوحًا أمام حركة الشحن الدولي». وحذر من التأثيرات «المادية والنفسية» لانقطاع تدفق النفط من الشرق الأوسط، رافعاً العراق وإيران في قائمة أولويات الأمن القومي.

عام ١٩٨٧، نشر ريغان أول استراتيجية للأمن القومي يتطلبها قانون غولدووتر-نيكولاس. على الرغم من أن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط جاءت في كثير من الأحيان كردود أفعالٍ وفي بعضها جاءت عشوائيةً، فقد تم تحديد أهمية العراق الفريدة في معظم استراتيجيات الأمن القومي الرئاسية من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠١٧. يوضح الجدول ١ التركيز على العراق كدولة ذات أهمية استراتيجية.

الجدول 1

العراق في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، من عام ١٩٨٧ حتى ٢٠١٧

السنة	الرئيس	عدد مرات ذكر العراق	التركيز أو الأهمية للعراق
١٩٨٧	رونالد ريغان	٤	إنهاء الحرب الإيرانية العراقية؛ فرض الاستقرار في الشرق الأوسط؛ إيقاف الإرهاب؛ حصار إيران
١٩٨٨	رونالد ريغان	٦	إنهاء الحرب الإيرانية العراقية؛ فرض الاستقرار في الشرق الأوسط؛ إيقاف الإرهاب؛ حصار إيران
١٩٩٠	جورج بوش الأب	٠	لا ذكر للعراق في مارس؛ العراق يغزو الكويت في أغسطس
١٩٩١	جورج بوش الأب	١٩	إيقاف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، إذعان إيران لقرارات الأمم المتحدة، اللاجئين
١٩٩٣	جورج بوش الأب	٢	الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ مهمة الأمم المتحدة في العراق، نشر قوات أمريكية أمامية
١٩٩٤	بيل كلينتون	١٠	احتواء ثنائي للعراق وإيران؛ إيقاف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ فرض استقرار أسواق النفط؛ عملية المراقبة الجنوبية

السنة	الرئيس	عدد مرات ذكر العراق	التركيز أو الاهمية للعراق
١٩٨٧	رونالد ريغان	٤	إنهاء الحرب الإيرانية العراقية؛ فرض الاستقرار في الشرق الأوسط؛ إيقاف الإرهاب؛ حصار إيران
١٩٨٨	رونالد ريغان	٦	إنهاء الحرب الإيرانية العراقية؛ فرض الاستقرار في الشرق الأوسط؛ إيقاف الإرهاب؛ حصار إيران
١٩٩٠	جورج بوش الأب	٠	لا ذكر للعراق في مارس؛ العراق يغزو الكويت في أغسطس
١٩٩١	جورج بوش الأب	١٩	إيقاف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، إذعان إيران لقرارات الأمم المتحدة، اللاجئين
١٩٩٣	جورج بوش الأب	٢	الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ مهمة الأمم المتحدة في العراق، نشر قوات أمريكية أمامية
١٩٩٤	بيل كلينتون	١٠	احتواء ثنائي للعراق وإيران؛ إيقاف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ فرض استقرار أسواق النفط؛ عملية المراقبة الجنوبية
١٩٩٥	بيل كلينتون	١٢	العراق يهدد الكويت؛ وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ استمرار الاحتواء الثنائي
١٩٩٦	بيل كلينتون	١٧	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ احتواء ثنائي؛ العراق وإيران وكوريا الشمالية خطر رئيسي

السنة	الرئيس	عدد مرات ذكر العراق	التركيز أو الاهمية للعراق
١٩٩٧	بيل كلينتون	١١	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ العراق على خطى كوريا الشمالية؛ عملية المراقبة الجنوبية وعملية المراقبة الشمالية
١٩٩٨	بيل كلينتون	٢٣	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ العقوبات؛ نشر قوات أمامية؛ عملية المراقبة الجنوبية وعملية المراقبة الشمالية
١٩٩٩	بيل كلينتون	٢٢	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ قرارات الأمم المتحدة؛ العقوبات؛ عملية ثعلب الصحراء
٢٠٠٠	بيل كلينتون	٢٥	«دولة ذات اهتمام خاص»، احتواء العراق؛ وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل
٢٠٠٢	جورج بوش الابن	١	إشارة واحدة تخصّ العراق؛ أمريكا تغزو العراق ٢٠٠٣
٢٠٠٦	جورج بوش الابن	٥٧	النجاح في غاية الأهمية؛ هزيمة الإرهاب؛ عراق مستقر؛ قوات أمنية قوية
٢٠١٠	باراك أوباما	٣٣	التحول؛ علاقات دائمة؛ عراق مستقر؛ قوات أمنية قوية
٢٠١٥	باراك أوباما	١٤	تقليل القوات الأمريكية؛ قوات أمنية محترفة وموثوقة
٢٠١٧	دونالد ترامب	٦	هزيمة تنظيم الدولة؛ إيقاف الإرهاب؛ الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى مع العراق

١٩٩٥	بيل كلينتون	١٢	العراق يهدد الكويت؛ وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ استمرار الاحتواء الثنائي
١٩٩٦	بيل كلينتون	١٧	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ احتواء ثنائي؛ العراق وإيران وكوريا الشمالية خطر رئيسي
١٩٩٧	بيل كلينتون	١١	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ العراق على خطى كوريا الشمالية؛ عملية المراقبة الجنوبية وعملية المراقبة الشمالية
١٩٩٨	بيل كلينتون	٢٣	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ العقوبات؛ نشر قوات أمامية؛ عملية المراقبة الجنوبية وعملية المراقبة الشمالية
١٩٩٩	بيل كلينتون	٢٢	وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ قرارات الأمم المتحدة؛ العقوبات؛ عملية ثعلب الصحراء
٢٠٠٠	بيل كلينتون	٢٥	"دولة ذات اهتمام خاص"، احتواء العراق؛ وقف برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل
٢٠٠٢	جورج بوش الابن	١	إشارة واحدة تخصّ العراق؛ أمريكا تغزو العراق ٢٠٠٣
٢٠٠٦	جورج بوش الابن	٥٧	النجاح في غاية الأهمية؛ هزيمة الإرهاب؛ عراق مستقر؛ قوات أمنية قوية
٢٠١٠	باراك أوباما	٣٣	التحول؛ علاقات دائمة؛ عراق مستقر؛ قوات أمنية قوية
٢٠١٥	باراك أوباما	١٤	تقليل القوات الأمريكية؛ قوات أمنية محترفة وموثوقة
٢٠١٧	دونالد ترامب	٦	هزيمة تنظيم الدولة؛ إيقاف الإرهاب؛ الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى مع العراق

ملاحظة: لا يشمل عدد مرات ذكر العراق ذكر اسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

والاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه الثابت هو استراتيجية الرئيس جورج بوش الأب لعام ١٩٩٠. إن الإهمال الكامل لذكر العراق من وثيقة مارس ١٩٩٠ هو الأكثر بروزاً بالقياس على

الوثائق السابقة، بالنظر إلى غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وحرب الخليج التي تلتْها ١٩٩١. وذكر جورج بوش الابن العراق مرةً واحدة، ثم ذكره ذكراً عابراً في استراتيجيته لعام ٢٠٠٢، والتي تم نشرها قبل عامٍ واحدٍ من أمره بغزو العراق. بينما في استراتيجيته التالية عام ٢٠٠٦، ذكر العراق ٥٧ مرةً. وهو ما يُظهر بأن العراق يتم تجاهله في التصميم الاستراتيجي والمناقشات الاستراتيجية الكبرى عند حدوث بعض المخاطر.

تكاليف الإغراق (تكاليف واقعة غير قابلة للتعديل) والتكاليف المتكررة والعمليات المستمرة

بين عامي ١٩٩٠ وأواخر ٢٠١٩، أنفقت الولايات المتحدة ما يزيد عن تريليون دولار على مجموع عملياتها التي تتمحور حول العراق من: درع الصحراء، وعاصفة الصحراء، وتوفير الراحة، ورعد الصحراء، وثعلب الصحراء، والمراقبة الشمالية، والمراقبة الجنوبية، والمحارب اليقظ، وضربة الصحراء، وحرية العراق، والفجر الجديد، والعزم الصلب. ومع حلول أواخر عام ٢٠١٩، تمتلك الولايات المتحدة عدة آلاف من القوات المتمركزة في العراق التي تقوم بمساعدة قوات الأمن وتقديم مهام الإسناد القتالي المباشر، بالإضافة إلى آلاف القوات الإضافية في الولايات المتحدة والكويت وقطر ومناطق أخرى التي تستعد للانتشار وإدامة القوات في العراق ونقلها، وتوفير المعلومات الاستخباراتية والإسناد القتالي الجوي. وحتى أواخر عام ٢٠١٩، كان العراق واحدًا من ثلاث دول فقط في العالم ينخرط فيها عدة آلاف من القوات العسكرية الأمريكية في عمليات إسناد قتالي مستمر. ويوضح الشكل ٢ هذا الجدول الزمني من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٩.

الشكل ٢

الانخراطات المستمرة في العراق والمركزة على العراق، ١٩٩٠-٢٠١٩

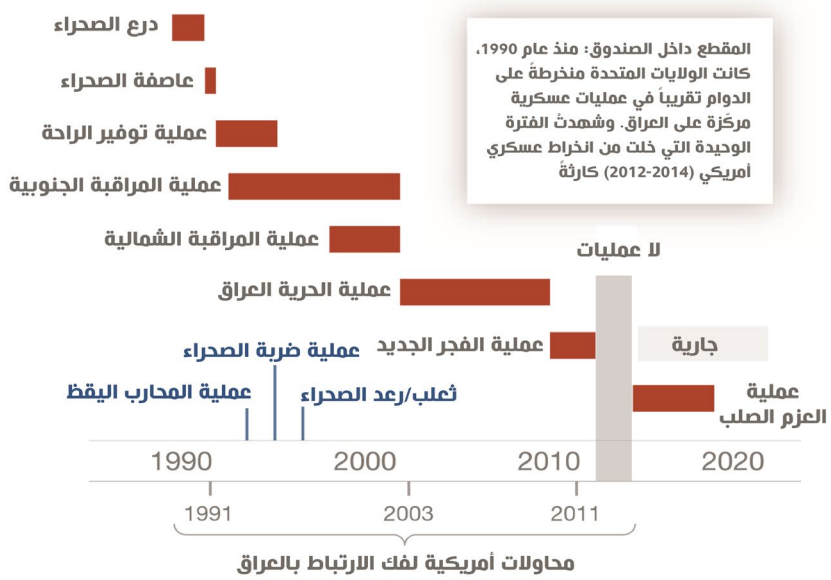

يمثل الجزء السفلي من الشكل ٢ المحاولات الثلاثة التي تلت عام ١٩٩٠ لافتكاك الجيش الأمريكي من التزامات العراق. أول محاولة، في أعقاب حرب الخليج مباشرة عام ١٩٩١، حيث سحب الجيش الأمريكي الغالبية العظمى من قواته، تاركًا وراءه عناصر دفاعية بقت في المملكة العربية السعودية والكويت وجهود المساعدة الإنسانية في إطار عملية توفير الراحة. وفي غضون بضع سنوات، انخرطت الولايات المتحدة مرة أخرى في عمليات نشطة، وبحلول منتصف التسعينيات كان العراق محط تركيز العمليات العسكرية الأمريكية اليومية في الشرق الأوسط. وجرت محاولة انسحاب ثانٍ في عقب غزو التحالف للعراق عام ٢٠٠٣، لكن القوات الأمريكية بقيت بعدها في العراق للمساعدة في مواجهة التمرد المتنامي. ومع حلول عام ٢٠٠٦، أصبح العراق التحدي السياسي الأوحد لإدارة بوش. وعام ٢٠١١، بدا الاستقرار ممكناً. وعلى الرغم من اعتراض قيادة الجيش العراقي (التي ذكرتْ أن قوات الأمن العراقية لن تكون جاهزة لعمليات مستقلة حتى عام ٢٠٢٠)، فلم يثنِ ذلك من صدور أمر صناع السياسة الأمريكيين بالانسحاب. وبعد أقل من ثلاث سنوات، تحطم الجيش العراقي الضعيف والمُتواكل، واضطرتْ القوات الأمريكية للعودة بالانخراط في عمليات نشطة داخل العراق مرة أخرى.

قراءة تاريخ السياسة: هل العراق مستنقع أم موطئ قدم استراتيجي ضروري؟

هنا ستعود إلى التصورات السياسية للعراق. يمكننا تلخيص قراءات المسار الحالي إلى قطبين متنازعين على النحو التالي:

(1) العراق مستنقع يستنزف موارد هائلة بينما ينتج في الغالب لنا فشلاً وإلهاءً استراتيجياً وتكاليف فرصٍ بديلة (ضائعة) صارخة.

(2) العراق دولة ذات أهمية حاسمة في قلب الشرق الأوسط الذي يتم تجاهله فقط في ظل خطر استراتيجي كبير.

بقراءتك للمشهد بعيون الفريق الأول، مع الأخذ في الاعتبار جميع الحجج التي اقترحها محللو سياسة «كلما كان أقل كان أفضل»، فقد يظهر لك الانسحاب بأنه خيارٌ جذاب. ربما لم تنجح عمليات الانسحاب السابقة، ولكن بذل جهد أكثر تركيزًا - مصحوبًا بالاستعداد لقبول عواقب «مؤلمة وقبيحة» - قد يكون أكثر نجاحًا. من المؤكد أن الولايات المتحدة قادرة على الانسحاب من العراق.

ينبغي تقييم نتائج الانسحاب بعناية أكبر مما كانت عليه في الأعوام ١٩٩١ و٢٠٠٣ و٢٠١١. ويجب أن تساعد الاتجاهات التاريخية في إثراء هذا التقييم. فقد تشمل عواقب الانسحاب عودة تنظيم الدولة أو نمو جماعة متطرفة تخلفها؛ وتحقق ما يُسمى بالهلال الشيعي عبر إيران والعراق وسوريا ولبنان؛ والخضوع لروسيا والصين في التنافس المستمر على كسب شراكة العراق وموارده؛ وظهور متطلباتٍ لانتشارٍ عسكريٍ مكلفٍ- كرد فعلٍ- مستقبلاً، وهو ما قد يتجاوز في نهاية المطاف تكاليف الوجود الأصغر والدائم.

بينما إذا قرأنا المشهد بعيون الفريق الثاني، فالسرد التاريخي يشير إلى أن العراق حتميةٌ استراتيجية. سوف تجذب الولايات المتحدة باستمرار مرةً أخرى، حتى لو سعى صناع السياسة الأمريكيون إلى الافتكاك من ارتباطاتها. وعلى الأقل، فالمخاطر الاستراتيجية لفك الارتباط كبيرةٌ للغاية.

على الجانب الإيجابي، يقدم العراق مجموعةً من الفرص الاستراتيجية. فالعراق الصديق والشريك يوسع بشكلٍ فعال من شبكة تحالف منسجمةٍ جغرافيًا، تشمل مصر وإسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن تساعد شراكةٌ قوية مع عراق قوي في إيقاف التّسلسل المتكرر للكوارث التي سبقت عملية العزم الصلب. إن الشراكة مع العراق تمنح الولايات المتحدة تفوقاً في

المنافسة العدائية العالمية. ويعالج القسم التالي مباشرة الحجج الثلاثة السائدة الداعمة للالتزام الاستراتيجي الدائم تجاه العراق:

(1) تحقيق التفوق في المنافسة العدائية مع إيران.

(2) منع عودة ظهور تنظيم الدولة.

(3) للمساعدة في التّفوق في المنافسة العدائية الإقليمية مع روسيا، وبدرجة أقل - على الأقل في الوقت الحالي - مع الصين.

٥. الأهمية الاستراتيجية الحالية للعراق وجيشه: أواخر عام ٢٠١٩

بالنظر إلى متطلبات الأمن القومي لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وبناء شركاء أقوياء هناك وإدامتهم، فإن التركيز على منع السلوك الإيراني السرطاني التوسعي؛ مع الحاجة لمنع الإرهاب الدولي من التأثير على المصالح الأمريكية، يجعلان من العراق لاعباً مهمًا في الاستراتيجيتين القومية والعسكرية الأمريكية الحالية. كما أن العراق مرتبط بموضوع منافسة القوى العظمى مع الصين وروسيا. وإن الجيش العراقي هو محور كل هذه الجهود.

العراق مركز ثقل المنافسة مع إيران

يصور الشكل ٣ نفوذ إيران في الشرق الأوسط، والذي يقوض معظمه مصالح الأمن القومي الأمريكي أو يواجهه مواجهةً مباشرة. إيران معادية للدول الحليفة لأمريكا، بما في ذلك إسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات. وتقدم إيران الدعم المباشر للمنظمات الإرهابية، بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس. وبالنسبة لحزب الله فقد تورط تورطاً مباشراً في هجمات أودت بحياة جنود أمريكيين في لبنان والعراق. وتدعم إيران النظام السوري المعادي للمصالح الأمريكية، وكذلك فصيل الحوثيين المتمردين الذين طردوا حكومة متحالفة مع الولايات المتحدة من العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤. وتم وصف فيلق الحرس الثوري الإسلامي، بأنه منظمة إرهابية عام ٢٠١٩، وهو قوة التدخل العسكري الأولى في إيران. وإن نفوذ إيران في جميع أنحاء المنطقة الكردية المُشار إليها في الخريطة يُضاعف من التحدي السياسي الصعب أصلاً للولايات المتحدة.

الشكل ٣

ارتباط العراق بمواجهة إيران

مجالات النفوذ والاستقرار في الشرق الأوسط

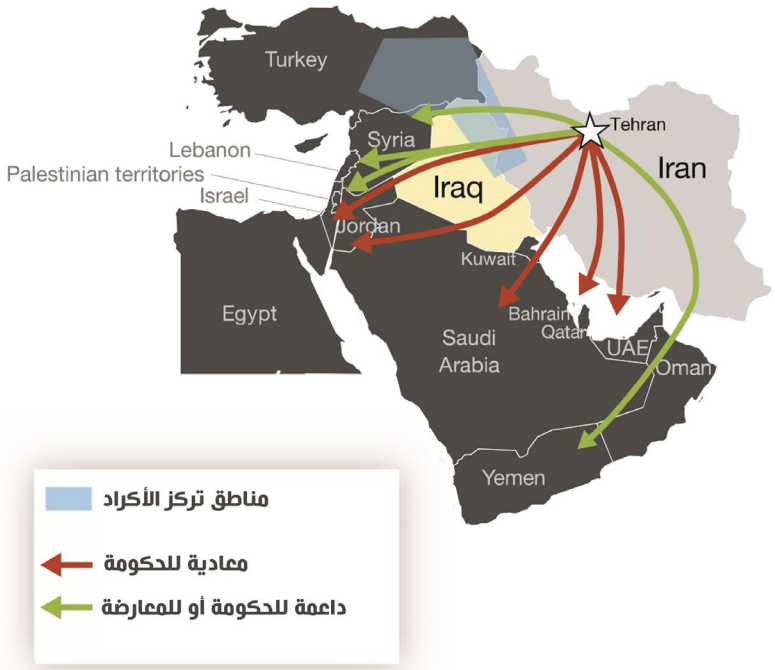

ملاحظة: العلاقات الإيرانية مع الكويت وعمان ومصر وتركيا وقطر معقدة، وليس من المناسب اللجوء إلى تصنيفات بسيطة

يوضح الشكل ٣ الأهمية الجيوسياسية المحورية للعراق بالنسبة للجهود الأمريكية التي تهدف إلى مواجهة النفوذ الإيراني السرطاني التوسعي. ولا تُظهر الخريطة قرب آلاف الجنود الأمريكيين من عشرات الآلاف من عناصر المليشيات المدعومة من إيران أو التابعة لإيران، بالإضافة إلى عناصر الحرس الثوري الإسلامي - فيلق القدس. تخضع ميليشيات الحشد الشعبي لسيطرة الحكومة العراقية رسمياً بحكم القانون. لكن هذه السياسة الرسمية المعلنة هي مجرد ورقة توت لا قيمة لها لإخفاء المنافسة الصريحة والخطيرة بين الميليشيات المدعومة من إيران في المقام الأول والقوات المسلحة للحكومة العراقية. تستخدم إيران

نفوذها في هذه المليشيات لتقويض احتكار الحكومة العراقية لاستخدام القوة، وهو احتكار تم ممارسته ويجب أن يُمارس في المقام الأول من قبل الجيش العراقي ومختلف مؤسّسات الشرطة الاتحادية والمحلية.

قد لا يكون العراق خط الصدع العرقي-الطائفي الذي يصوره البعض، لكنه نقطة الاحتكاك الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة. وإنها في الواقع طبقة الاتصال بين إيران والولايات المتحدة للمنافسة العدائية. والأمريكيون الذين يدعمون الجيش العراقي هم الأكثر عرضة لخطر الهجوم من قبل القوات الإيرانية، أو القوات العميلة الموالية لها، أثناء فترات المنافسة الشديدة أو الحرب المباشرة. هذه المليشيات هي أيضًا تهديد مباشرٌ لسيادة العراق. ويمثل الجيش العراقي المستقر والقوي والمفوض قانونياً محاولة الدولة العراقية - ومحاولة أمريكا - لضمان احتكار الحكومة العراقية لاستخدام القوة مع الحد من نفوذ إيران على سياسة الدولة وأمنها.

العراق هو ساحة المعركة الرئيسية لقتال الإرهاب الدولي

بحلول أواخر عام ٢٠١٩، خسر تنظيم الدولة جميع مناطق سيطرته في العراق وسوريا. ومع ذلك، بقي تنظيماً إرهابياً غُوَّارياً فاعلاً، ويحافظ على شبكةٍ عالميةٍ من الإمارات والتي تُنفذ هجماتٍ إرهابيةً، وتُزعزع من استقرار الدّول، وتعمل ضدّ المصالح الأمريكية العالمية مباشرةً. على الرغم من أن عاصمة ما يُسمى بالخلافة كانت الرقة في سوريا، إلا أنّ التنظيم له أصولٌ عراقية واضحة. ويبقى تنظيماً مرتكزاً على العراقيين. نستطيع أن نقول في بعض الأحيان، بأنّه التجسيد الحالي للمجموعات الإرهابية التي كانت تابعة للقاعدة، والتي بناها أساساً أبو مصعب الزرقاوي وخلفاؤه في المحافظات السنية العراقية، وبعناصر وقياداتٍ عراقية. ومن الجدير بالتنويه أن الشكل السابق لتنظيم الدولة كان يُدعى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو ما يوضح أسبقية العراق بأولويته في هذه التسمية. صحيحٌ أن عمليات التنظيم في سورية هامةٌ، لكن السيطرة على الموصل، المدينة العراقية بتعدادٍ سكانيٍ قدره مليون، كان من أشد أعمال المتطرفين صدمةً وأكثرها أهميةً من الناحية الاستراتيجية منذ أحداث ٩/١١.

يصور الشكل ٤ التأثير العالمي لتنظيم الدولة من عام ٢٠١٤ حتى أواخر عام ٢٠١٩. ويوضح الشكل أين قام التنظيم بهجمات أو حرض عليها، وأين حصل على دعم مجموعاتٍ متمردة وإرهابية تابعة لها، وأين أنشأ لنفسه ما سُمّي بالإمارات عن طريق مجموعات تحت سيطرته المباشرة الظاهرة. لاحظ أن الهجمات وقعت أيضًا في جميع الأماكن التي يوجد

فيها تنظيمات داعمة له أو تنظيمات تابعة له.

ولا يزال العراق نقطة محورية في الجهود الأمريكية العالمية لاحتواء خطر الإرهاب الدولي والحد منه. قد يتلاشى تنظيم الدولة أو حتى يذوب بمرور الوقت، ولكن فشل الحكومة العراقية - مع وجود الدعم الضروري من المجتمع الدولي - في معالجة الأسباب الجذرية في العراق كلها سيضمن ظهور جماعة أخرى في مكانها، مما يشكل نفس التهديد الذي قد تم إعطاؤه الأولوية حاليًا في استراتيجيتي الأمن القومي والدفاع القومي الأمريكي. ولا يزال الجيش العراقي هو المدخل الأساسي للأمريكيين لجهود مساعدة القوات الأمنية لمعالجة التهديد الإرهابي الإقليمي والدولي في العراق.

الشكل ٤

هجمات لتنظيم الدولة، وجماعات مُنضمّة، وجماعات تابعة

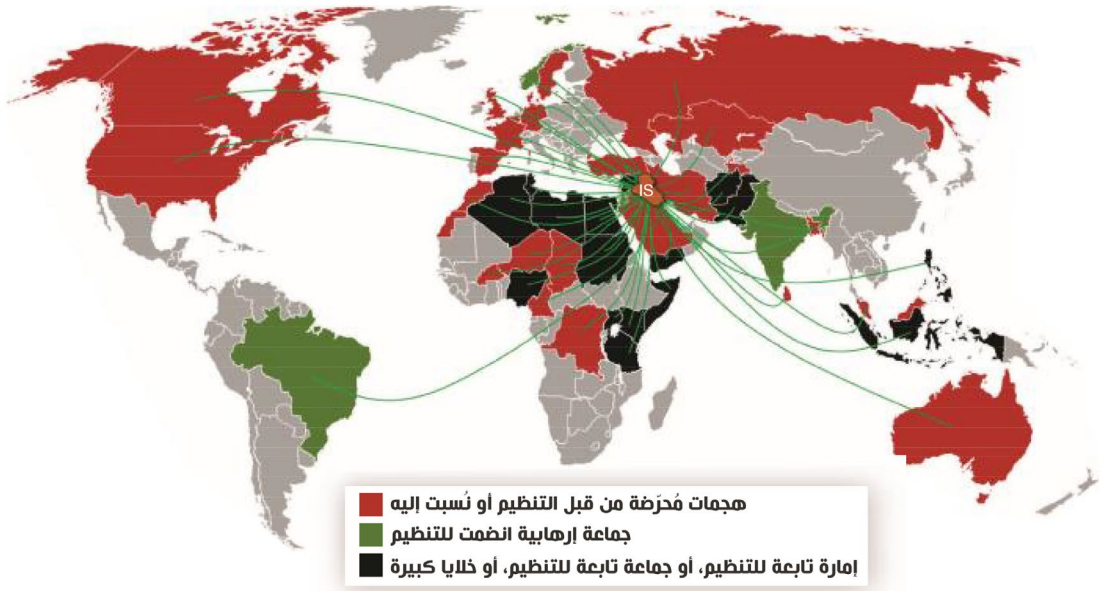

لم يكن تنظيم الدولة لينتصر في وجه جيش عراقي قوي. لكن الضعف النسبي للجيش العراقي النظامي عام ٢٠١٤ - وليس قوات العمليات الخاصة العراقية - هو الذي منح تنظيم الدولة القدرة للسيطرة على ثلث العراق، وهو ما سمح له بجمع عشرات الملايين من الدولارات على الأقل من صناعة النفط العراقية ومن شعبها، وهذا سمح له بتجنيد آلاف العراقيين في صفوفه طوعاً أو قسراً. بعد عام ٢٠١٤، كانت المساعدة الأمريكية لقوات الأمن مطلوبة لإعادة بناء الجيش العراقي ودعمه. وفي نهاية المطاف أصبح الجيش العراقي أداةً محورية في هزيمة تنظيم الدولة. ومع ذلك، فإن عجز الجيش العراقي في

الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ تطلب أيضًا إنشاء قوات الحشد الشعبي من المجتمع العراقي الشيعي. وكما ذكرنا في القسم السابق، فإن التأثير الحالي لقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران يتحدى دور الجيش العراقي في هيكل الأمن القومي العراقي، ومن ثمّ سيادة العراق.

العراق في قلب المنافسة الإقليمية العدائية مع روسيا والصين

إن الدلائل الاستراتيجية الحديثة توجه الجيش الأمريكي نحو خوض منافسة القوى العظمى مع روسيا والصين. وفي بعض الآراء، فإن هذا يلغي الحاجة إلى التركيز على الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة. وتميل هذه الآراء إلى إغفال الدور التاريخي والمستمر للشرق الأوسط في منافسة القوى العظمى. فقد كان العراق في قلب المنافسة بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة. عام ١٩٨٤، جادل «ليون كارل براون» بأن الشرق الأوسط كان في الأساس مركز جاذبية لا مفر منه للقوى العظمى:

> طيلة القرنين الماضيين، كانت سياسات القوى العظمى تجاه الشرق الأوسط تُنسج أكثر اتساقاً وشمولاً من أي جزء آخر من العالم غير الغربي.

كان كلٌ من الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية قد نشطا في شراكات تجارية وثقافية ومبيعات عسكرية مع العراق أثناء الحرب الباردة. وحاول القادة السوفييت دفع الحركات الشيوعية العراقية لصالحهم طيلة عقود. وكانت الاتفاقيات الثقافية السوفييتية العراقية مثالاً عن جهود السّوفييت لمحاكاة القوة الأمريكية الناعمة بغرض المنافسة العالمية. وفي عام ١٩٧٢، وقع الاتحاد السوفييتي معاهدة صداقة لمدة ١٥ عاماً مع العراق، فيما باع الاتحاد أو قدم أسلحة إلى إدارات عراقية مختلفة من منتصف الخمسينيات حتى أواخر الثمانينيات. تضاءل النشاط الروسي في العراق بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، لكنه تصاعد منذ عودة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الشرق الأوسط قرابة عام ٢٠٠٥.

تعود علاقات الصين مع العراق أيضًا إلى فترة ما بعد الملكية، وصعود حكومةٍ مواليةٍ للشيوعية عمومًا عام ١٩٥٨. وقتها نفذ القادة الصينيون برنامجًا إيصالياً قويًا في العراق عبر جهودٍ دبلوماسية وإعلامية وعسكرية واقتصادية. ولبعض الوقت، كانت الصين أكبر مستورد للتمور العراقية ومستهلك بالجملة لموارد المحروقات العراقية. لقد باعت الصين للعراق مغناطيسًا صناعيًا يصعب الحصول عليه بغرض استعماله في أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم. قبل الحرب الإيرانية العراقية وأثناءها، زودت

الصين العراق بحوالي ٤,٢ مليار دولار من الأسلحة، بما في ذلك ما لا يقل عن ٧٠ طائرة مقاتلة من طراز تشنغدو إف ٧، وقاذفات ب - ٦D، وآلاف قطع المدفعية، وآلاف الأطنان من الذخيرة، وصواريخ دودة القز المضادة للسفن، و٢٠٠٠ دبابة قتال رئيسية من طراز ٦٩ وهي نظيرة (T-54)، وحوالي ١٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة.

في حين أن مجتمع خبراء السياسة الأمريكيين قد يتسابق من أجل الخروج من الشرق الأوسط عام ٢٠١٩، فإن روسيا والصين يشقّان طريقهما لملء الفراغ المتوقع. ونشطت كل من روسيا والصين في العراق عام ٢٠١٩. ويسعى كلاهما للاستفادة من موارد العراق النفطية: فروسيا تسعى لاستخراج النفط من المناطق الكردية في الشمال، وتعتبر الصين العراق كجزء من برنامج حزام واحد وطريق واحد. ويوضح الشكل ٥ لمحة عامة عن نشاطات التنمية لكل من الصين وروسيا في مجال الأسلحة، والنفط، والتجارة، والبنية التحتية النووية، والموانئ التجارية، والموانئ الحربية في الشرق الأوسط. وقد استثمرت الدولتان عشرات المليارات من الدولارات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وتعتمدان على الدول المنتجة للنفط - بما في ذلك العراق وإيران- من أجل استقرار السوق والواردات.

الشكل ٥

الانخراط الروسي والصيني في الشرق الأوسط، ٢٠١٧-٢٠١٩

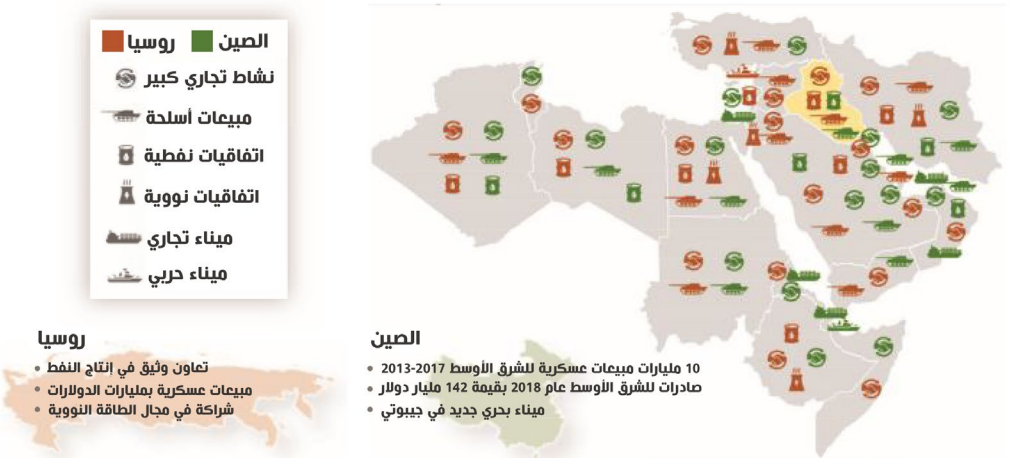

ملحوظة: لا تعني رموز اتفاقيات الموانئ بالضرورة الملكية الكاملة، بل تعني فقط الوصول الخاص والشراكات الوطنية. إن كلاً من مبيعات الأسلحة واتفاقيات النفط واتفاقيات البنية التحتية النووية وصلت لمراحل مختلفة من الإنجاز. لا تُظهر هذه الخريطة نشاطًا دبلوماسيًا مكثفًا؛ أو تطوير البنية التحتية، بما في ذلك السكك الحديدية والمرافق اللوجستية؛ أو نشاطات التعدين؛ أو اتفاقيات التصنيع؛ أو غيرها من الفعاليات الوطنية الهامة.

إن الموقع الجغرافي للعراق يضعه في صميم نشاط القوة العظمى الإقليمية.

تتنافس روسيا - وبدرجةٍ أقل الصين- بقوة مع أمريكا في المبيعات العسكرية للعراق. وإذا ما وسَّعْنا الرؤية، فيتبين لنا بأنّهم يتنافسون أيضًا على النفوذ الدبلوماسي والعسكري الذي يصاحب تلك المبيعات. بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، طلب العراق شراء ٤٨ منظومة دفاع جوي متنقل من طراز بانتسير-إس١، و١٩ مروحية مقاتلة من طراز Mi-28N و24 مروحية مقاتلة من طراز Mi-35، وعشر راجمات متعددة السبطانات من طراز TOS١-، وأربع طائرات هجوم أرضي من طراز Su-25، و٣٠٠ ناقلة جنود مدرعة من طراز BMP-3، و٧٣ دبابة قتال رئيسية من طراز T-90S من روسيا. ويوضح الشكل ٦ مقارنة بين دبابة الجيش العراقي الأمريكي الصنع دبابة M١A١M على اليسار ودبابة T-90S روسية الصنع على اليمين.

اشترى العراق دبابات T-90S الروسية كبديل عن دبابات M١A١M الأمريكية الأكثر تعقيدًا، والتي تم تدمير العديد منها أو لحقت بها أضرار بالغة أثناء الحرب مع تنظيم الدولة. وهذا التحول له ما يبرره من الناحية العملية بالنسبة للجيش العراقي، نظراً لاعتياده منذ فترة طويلة على المعدات العسكرية السوفيتية والمعدات على نمطها. وعلى الصعيد الاقتصادي، مضتْ روسيا وبقوة في الصفقات التجارية مع الحكومة العراقية. ومن المحتمل أن تتخطى قيمة التداول التجاري بين العراق وروسيا ١,٥ مليار دولار أمريكي في السنة. وحتى سبتمبر ٢٠١٩، كانت شركات الاستخراج الروسية والأمريكية تتنافس على نيل حق الاستخراج في حقل غاز المنصورية. ويحوي حقل المنصورية ما يقدر بـ ٤,٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

الشكل ٦

دبابة عراقية قديمة من طراز M1A1M (اليسار)، ودبابة عراقية جديدة من طراز T-90S (اليمين)

وفي عام ٢٠١٤، طلب العراق شراء أربع طائرات CH-4 بدون طيار من الصين. وتم تسليم هذه الطائرات عام ٢٠١٥ واستخدمت ضد تنظيم الدولة. وطائرة CH-4 هذه هي المنافسة المباشرة للطائرات الأمريكية بدون طيار، وهذه الصفقة مثلتْ أول اندفاعٍ كبيرٍ للصين في سوق الأسلحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. بالإضافة إلى فتح السوق العراقية، فإن للصين مصلحة مباشرة في مساعدة العراق على القضاء على بقايا تنظيم الدولة، لما يضمّه من عناصر من الأقلية الصينية الأيغورية. يظهر الشكل ٧ على اليسار طائرة أمريكية مسيرة من طراز MQ-9 مسلحةً بصاروخ AGM- 114 Hellfire من عائلة صواريخ جو-أرض، وعلى اليمين الطائرة بدون طيار CH-4 الصينية المماثلة بشكل ملحوظ مع صواريخ جو-أرض مماثلة.

الشكل ٧

طائرة مسيرة أمريكية من طراز MQ-9 (اليسار)، وطائرة مسيرة صينية من طراز CH-4 (اليمين)

على الرغم من أن الصين لديها مبيعات عسكرية مع العراق أقل بكثير من مبيعات روسيا، فلا يوجد ما يحدّ من فرصها مستقبلاً. واقترح الزعماء الصينيون مزيداً من التعاون الأمني بين البلدين. هذا عدا أن الصّين تحقق قفزات على الصّعيد الاقتصادي كجزء من خطة «حزام واحد وطريق واحد». يسعى القادة الصينيون في الوقت الحالي إلى كسب فرص إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب في العراق. والصين هي ثاني أكبر شريك تجاري للعراق، قبل الولايات المتحدة. وصدر العراق ما قيمته ٢٢,٤ مليار دولار من النفط الخام إلى الصين عام ٢٠١٨. ووفقاً للسفير الصيني، تتجاوز حجم التجارة بين الصين والعراق في جميع القطاعات ٣٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨.

إلى جانب مبيعات الأسلحة الأخرى من روسيا والصين، فإن عمليات شراء T-90S وCH-4

تشير إلى نقاط ضعف في الهيمنة الأمريكية على مبيعات الأسلحة في العراق. وتدعم هذه المبيعات الحجة القائلة بأن العراق يتيح فرصةً للولايات المتحدة لدخول تنافس عالمي كقوةٍ عظمى ضد روسيا والصين. إن كسب النفوذ في تطوير الجيش العراقي وقيادته - وهو الكيان المسؤول في المقام الأول عن تأمين موارد النفط العراقي وسكانه واقتصاده - هو مرتكزٌ مقبول لهذه المنافسة.

٦. الجيش العراقي كمركز ثقلٍ للتنمية الاستراتيجية الدائمة

لا تكسب الجيوش الحروب بعددٍ قليلٍ من الجنود الخارقين، ولكن بمعدل جودة (عالية) لوحداتهم العادية.

- المارشال ويليام سليم، ١٩٥٦

تقدم الأقسام السابقة بمجموعها دليلاً يوصي بتحقيق التزامٍ سياسيٍ دائم تجاه العراق. إن هذا الالتزام الدائم تجاه العراق يجب أن يساعد في منع زعزعة الاستقرار؛ ومواجهة النفوذ الإيراني السّرطاني التّوسعي؛ والحد من خطر الإرهاب الدولي؛ ومساعدة الولايات المتحدة على التنافس مع روسيا والصين؛ ومساعدة العراق على المضي نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا حتى يتمكن بدوره من المساعدة في جعل الشرق الأوسط ينعم بمثل هذا المستقبل. ستفيد هذه الجهود جميعها في نهاية المطاف المصالحَ الأمريكية في المنطقة كما هو موصوف في استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٧.

إن الاستثمار الدائم في القوات النظامية للجيش العراقي هو أكثر الطرق عمليةً وفعاليةً للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف. ويثير البعض حجتين ضد الاستثمار في الجيش العراقي النظامي وهما:

(1) الجيش العراقي النظامي له سجلٌ قتاليٌ ضعيفٌ، وانهار انهياراً حقيقياً عام ٢٠١٤، لذلك فمن المرجح أن يضيع المزيد من الاستثمارات.

(2) نجح جهاز مكافحة الإرهاب العراقي حيثما فشل الجيش النظامي، لذا فإنه من الحكمة أكثر أن نستثمر في الجهاز. تعالج الأدلة والتحليلات التالية هذين الحجتين المضادتين التعميميّتين.

ويفحص الجزء المتبقي من هذا المنظور الأساس المنطقي لزيادة التركيز على الجيش العراقي النظامي، وعلى أفضل طريقة للاستثمار في الجيش لتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

النفوذ والواقع في العراق عام ٢٠١٩

يجب أن يبدأ أي جهد لتعزيز الشراكة مع العراق بفهم أن النّفوذ الأمريكي على الحكم والسياسة في العراق قد تضاءل تضاؤلاً كبيراً عمّا كان عليه في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠١١. فصانعو السياسة الأمريكيون يستثمرون في المؤسسات والبنية التحتية العراقية أقل بكثير مما كانوا عليه أثناء تلك الفترة. فلقد انحسر النفوذ التّسلطي الذي كان يرافق تلك الاستثمارات المُغيّرة للاقتصاد. صحيحٌ أنّه لا يزال الدبلوماسيون والقادة العسكريون الأمريكيون نشطين للغاية في بغداد، ولكنّهم لم يعودوا مندمجين بعمقٍ في السلاسل الهرمية للحكومة والقوات المسلحة كما كانوا في فترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١١. في حين أنّنا نرجح بأنّ النّفوذ الإيراني في الحكومة العراقية والقوات المسلحة أقل مما تشير إليه بعض التكهنات، فإن نفوذ إيران قد أزاح بعضاً من النفوذ الأمريكي تدريجيًا. وسرُع هذا الأمر في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، حيث تولى العديد من السياسيين المرتبطين بإيران مناصب حكومية.

على النقيض من ذلك، ازدهر النفوذ الأمريكي على العناصر التكتيكية لقوى الأمن العراقية؛ وخاصة العمليات الخاصة وقوات الجيش العراقي النظامية. ويتواصل المستشارون الأمريكيون والأوربيون تواصلاً مباشراً مع الجيش العراقي خارج بغداد على أساس يومي. وتقدم الطائرات الأمريكية وطائرات الحلفاء مهام إسنادٍ مباشرٍ للقوات العراقية.

كان الدعم الطبي والاستخباراتي والإسناد المدفعي من قبل الولايات المتحدة والحلفاء حاسمًا لصالح القوات البرية العراقية في مكافحة تنظيم الدولة. إن التفاعل اليومي بين الشركاء الآن أقل بكثيرٍ من الذروة التي وصل إليها هذا التفاعل في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، لكن أفضل بكثيرٍ من الحضيض الذي وصل إليه هذا التفاعل بعد ٢٠١١.

الموازنة في الاستثمارات بين جهاز مكافحة الإرهاب وقوات الأمن العراقية الأخرى

بحلول أواخر عام ٢٠١٩، أصبح جهاز مكافحة الإرهاب العراقي وعناصر قوات العمليات

الخاصة العراقية أكثر القوات العسكرية تقديراً وربما الأكثر فعاليةً في العراق. ومردّ ذلك إلى الاستثمارات الأمريكية الضخمة في فترات التدريب والمعدّات والتمويل. وساعدت الفرق الاستشارية للعمليات الخاصة في إنشاء جهاز مكافحة الإرهاب ودعمها خلال العمليات القتالية الممتدّة بعد صعود تنظيم الدولة. وذكر «ديفيد ويتي» مؤلف تقرير عام ٢٠١٨ حول جهاز مكافحة الإرهاب بأنّه: «بالمقارنة مع وحدات قوى الأمن العراقية الأخرى، فالجهاز يمثّل عائدًا كبيرًا على الاستثمارات الأمريكية، في الوقت الذي فيه يعمل أيضًا كوسيلةٍ لتعزيز النفوذ الأمريكي في العراق ومكافحة الاختراق الإيراني.» وتشتهر نخبة الجهاز المعروفة بالفرقة الذّهبية بأدائها القتالي. في ظل عدم وجود جيش عراقي قوي وقادر، أصبحت حكومتا العراق والولايات المتحدة تعتمدان اعتماداً كبيراً على جهاز مكافحة الإرهاب كرأس حربةٍ في عمليات القتال البري.

كان الاعتماد على جهاز مكافحة الإرهاب مدفوعًا بالتطبيق العملي. ومع تراجع الحاجة إلى عمليات قتالية برية هجومية حتى أواخر عام ٢٠١٩، ينبغي علينا إعادة النظر فيما يمكن اعتباره مبالغةً في الاعتماد على جهاز مكافحة الارهاب في مقابل الاعتماد على العناصر الأمنية العراقية الأخرى. مع احتساب جميع تشكيلاته، يضمّ الجهاز ما يقرب من ١٠٠٠٠ جندي. وهي قوةٌ مصممة لمكافحة الإرهاب، وليس لتأمين مناطق واسعة من الأرض والدفاع عنها. فلدى الجهاز قدرةٌ محدودة على العمل كقوة عسكرية ذات أسلحة مشتركة. وهي لا تزال تعتمد على ما يقدمه التحالف من المعلومات الاستخباراتية والمعدات والإسناد القتالي المباشر. وفي أواخر عام ٢٠١٨، كانت هناك خطط لزيادة قوام جهاز مكافحة الإرهاب لأربعة أضعاف حتى يصل تعداده إلى ما يقرب من ٤٠٠٠٠ جندي. ومن المؤكد أن هذه الخطة التي تم تجميدها حاليًا كانت ستُضعف قوات النخبة بينما تُجرّد الجيش النظامي من القادة والجنود المؤهلين إذا ما طُبقت. والأهم من ذلك، أنه حتى في هذه الحالة المنتفخة، فلن تكفي قوات الجهاز لتأمين تماسك أراضي العراق (انظر أدناه). صحيحٌ أنه يجب الحفاظ على الجهاز وتحسينه، ولكن لا يمكن ولا يجب أن يكون الجهاز هو الحل لتحدّيات الأمن والاستقرار على مستوى العراق.

ما هو القدر الكافي؟ سواءً من قوات الجيش العراقي والمستشارين الأمريكيين

أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاية جهاز مكافحة الإرهاب لتأمين العراق هو الحجم الهائل لتحدي الأمن القومي. فالعراق تبلغ مساحته الإجمالية حوالي ٤٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع. ويتعين على قواتها الأمنية السيطرة على ما يقرب من ٤٠٠٠ كيلومترًا من الحدود البرية؛

١٦٠٠ كيلومتر منها مع إيران، و٦٠٠ كيلومتر منها مع سوريا. لم يكن هناك تعداد دقيق في العراق منذ عقود عديدة، لكن التقديرات الحالية تشير إلى أن عدد السكان يبلغ حوالي ٤٠ مليون شخص.

الثقل (الكتلة أو الحشد) العسكري ضرورة في عمليات الاستقرار ومكافحة التمرد والعمليات القتالية التقليدية. إذا كانت الولايات المتحدة تسعى للمساعدة في تحقيق استقرار العراق وسكانه، ومواجهة التمردات مثل تلك التي يقودها تنظيم الدولة، والدفاع عن نفسها ضد التهديدات التقليدية المحتملة؛ فيجب عليها توليد ثقلٍ كافٍ من القوات الأساسية المؤهلة على الأقل. وتقر العقيدة الأمنية الأمريكية المعاصرة بوضوح هذا المطلب.

من الناحية المثالية، يمكن للولايات المتحدة تحديد العدد المطلوب من القوات لتأمين العراق بمعادلةٍ مُثْبتة. فالدليل الميداني للجيش والمشاة البحرية لعام ٢٠٠٦ عن مكافحة التمرد يشير إلى نسبة ٢٠: ١٠٠٠ أو ٢٥: ١٠٠٠ كنسبة لأفراد الأمن إلى السكان. إذا تم أخذ هذا الحساب بالقيمة الظاهرية، فإن تأمين العراق يتطلب ٨٠٠٠٠٠ على الأقل من أفراد الأمن. وفي فترات الحكم السابقة، كانت الحكومة العراقية قادرة على إدامة هذا الحجم من القوة، ولكن الميزانيات الحالية لن تسمح بمثل هذا الإنفاق الباهظ. علاوة على ذلك ففي وضعها الحالية، ستواجه بيروقراطية العراق ضغوطًا كبيرة لبناء ودعم مثل هذه القوة الكبيرة.

إن السؤال الذي يجب أن يوجه ليس عن عدد قوات الأمن العراقية المطلوبة بالذات، بل عن نوع القوات المطلوبة وعلى أي مستوى يجب توفير الأمن

لسوء الحظ، لا توجد معادلة دقيقة ومثبتة ومشتقة تجريبياً يمكن تطبيقها لتحديد أفضل نسبة من (القوات / المهمة) لتأمين العراق. وفي حالة عدم وجود معادلة مُثبتة، فقد تكون الخبرة الأمريكية السابقة في العراق قد تُثري بالمعلومات المفيدة. عام ٢٠٠٦، كان لدى الولايات المتحدة ما يقرب من ١٣٠,٠٠٠ جندي عسكري في العراق، بينما في الوقت نفسه ربما قامت قوات الأمن العراقية بتجنيد ٣٠٠,٠٠٠. كذلك فقد شاركتْ عشرات الآلاف من قوات التحالف الأمنية الإضافية والمتعاقدين الأمنيين أيضًا في تحقيق الاستقرار. لكن في الوقت

نفسه، فقد رأى العديد من الخبراء أن مهمة تحقيق الاستقرار في العراق باءت بالفشل.[١٠] ويذكر منشور تاريخي رسمي للجيش الأمريكي بوضوح أن ما كان يشلّ العمليات حتى أوائل عام ٢٠٠٧ هو « نقص القوات الأمريكية والضعف في الجيش العراقي والشرطة». ويشير التقرير نفسه إلى أن زيادة عدد القوات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بـ ٣٠,٠٠٠ جندي لم تكن كافية بدون تجنيد ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ من أفراد ميليشيات الصحوة الذين انضموا إلى جهود تحقيق الاستقرار في نفس الفترة. ومن ثم ففي التقديرات الرسمية، ارتبط وجود ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠ من قوات الأمن مع نجاح جهود فرض الاستقرار في العراق من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨.

ما الذي تنبؤنا به هذه المعلومات عن متطلبات القوات المستمرة في العراق؟ ربما ليس كثيرًا. فمقدار القوات بشكل عام عديمة الأهمية خارج سياقاتها الخاصة؛ فالرقم ٥٠٠٠٠٠ لا يحمل أي قيمة خاصة عام ٢٠١٩. إن تجربة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تعزز ببساطة النتيجة العمومية التي وصلت إليها راند بأن التغطية الأمنية عن طريق حضور أفراد الأجهزة الأمنية بأجسادهم مهمة في معظم الحالات. وكما يجادل مؤلفو التقارير المذكورة، فإن الثقل العسكري ضروريٌ لمعظم عمليات مكافحة التمرد الناجحة، وكذلك لأنشطة الاستقرار في المناطق الصعبة دوماً، مثل العراق.[١١] فالمهمات الأمنية الأساسية - مثل إنشاء نقاط التفتيش والدوريات والردع بحضور العناصر الأمنية - تتطلب الكثير من القوات النظامية المدعومة من الشرطة وحتى المليشيات في كثير من الحالات.

ومن ثمّ، فإن السؤال الذي يجب أن يوجه ليس عن عدد قوات الأمن العراقية المطلوبة بالذات، بل عن نوع القوات المطلوبة وعلى أي مستوى يجب توفير الأمن. وربما يساعد تحسين جهاز مكافحة الإرهاب (CTS) على جعلها قوة رد سريعة، تندفع في جميع أرجاء البلاد لإسناد وحدات الجيش والشرطة الضعيفة وغير الكافية التي قد تضعف أمام تجدد نشاط المتمردين. وحتى نقطع الجدال في قضية تنمية الجهاز، فيبدو من غير المرجح أن تنجح هذه المقاربة لسببين. **أولاً**، إن احتمالات فشل سياسة ردود الفعل التكتيكية الأمنية في مناطق ريف العراق عالية؛ وهي المناطق التي نمت فيها التمردات السابقة واستمرتْ ونجتْ.

ثانيًا، حتى لو تمت مضاعفة حجم قوة مكافحة الإرهاب أربع مرات، فلن تكون لديها

---

(١٠) نص تقرير رسمي صدر منذ زمنٍ قريب (٢٠٠٦) لاستخبارات المارينز الأمريكية بوضوح، بأن القاعدة في العراق كانت القوة المهيمنة في محافظة الأنبار، على الرغم من وجود عشرات الآلاف من المارينز وعناصر الأمن العراقية.

(١١) وجد تقرير آخر لراند عام ٢٠١٠، بأن الجهود الأمنية الفعالة والمنتشرة لكتلةٍ كبيرةٍ من عناصر القوات الأمنية ذات الكفاءة شرطٌ ضروري لنجاح مكافحة التمرد.

القدرة الكافية لحماية كل العراق.[١٢] فهذه المقاربة أو ما شابهها، لن تمنع كارثة أخرى تشبه ٢٠١٤.

قد تكون المقاربة الأفضل هي في رفع الفعالية القتالية لقوات الجيش العراقي النظامية.[١٣] حتى قوة الجيش العراقي ذات التأهيل الأساسي، إلى جانب قوات الشرطة ذات التأهيل الأساسي ستوفر تغطية مادية كافية، وموقفًا رادعًا، وقدرة استجابة أولية موثوقة بها للتغلب على عودة ظهور تنظيم الدولة أو بزوغ تمرد جديد. **ولتحقيق الاستقرار القومي، فإن التغطية الموثوقة في كل مكان أفضل من القدرات القتالية الخارقة لقوة تمثّل رأس حربة.** ويفضل القيام بتغطية شاملة في كل مكان بقوة رد مؤهلة شبيهة بجهاز مكافحة الإرهاب.

قوات الجيش النظامي العراقي في القتال لمكافحة الإرهاب: الدفاع، الهجوم، الإسناد المباشر

لعب جهاز مكافحة الإرهاب دوراً محورياً في الحرب ضد تنظيم الدولة. إلا أن الجهاز لم ينفذ أبدًا عمليات قتالية مستقلة تمامًا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩.[١٤] وكانت بعض عناصر التحالف والشرطة الاتحادية والجيش العراقي تعمل كإسناد مباشر للجهاز أثناء القتال ضد التنظيم. وفي الحالات التي قامت فيها بعمليات مستقلة في معظم مراحلها، فقد عانت قوات جهاز مكافحة الارهاب معاناةً فظيعة، وفي حالة رئيسية واحدة – معركة الرمادي - فقد هُزمت فعلياً. وقد كلّفتْ المعركة التي استمرت أكثر من عامٍ بما تضمنته من عملياتٍ دفاعية واقتحام تبعها لاستعادة الرمادي؛ كلّفتْ الجهازَ خسائر فادحة و٢٠٠ مركبة تكتيكية. يجادل «ديفيد ويتي» بأن الرمادي أظهرت أن «الجهاز كان غير مؤهل للدفاع الثابتْ وأنه احتاج لإسناد مناسب ليكون فعالاً في ساحة المعركة». أما الجيش العراقي النظامي فهو مؤهل للقيام بدورين متعلقين بمكافحة الإرهاب- أو لنسمه جدلاً مكافحة التمرد- وهما الإسناد القتالي والدفاع الحضري (في المدن).[١٥]

(١٢) على سبيل المثال، تطلّب استعادة الموصل من تنظيم الدولة معظم قوات جهاز مكافحة الإرهاب، والآلاف من الشرطة الاتحادية، والآلاف من الجيش الأمريكي، وما لا يقل عن فرقتين إسناديتين من الجيش العراقي. فلا يكفي أبداً أن يعمل جهاز مكافحة الإرهاب لوحده.

(١٣) القسم الأخير من هذا المنظور، يصف مفهوم الفعالية القتالية ويتقرح طرقاً لتحسينها في الجيش العراقي.

(١٤) لا توجد تقارير من مصادر مفتوحة عن حدوث عملياتٍ مستقلةٍ تماماً من قبل الجهاز. وجميع المصادر المفتوحة المتوفرة تشير إلى اعتماد مستوىً من الاندماج في الصنوف وأنواع الأسلحة. كانت «ويتي» عام ٢٠١٨ قد رأتْ بأن جهاز مكافحة الإرهاب قد استطاع الدفاع عن الرمادي لسنةٍ ونصفٍ من دون أي دعم. إلا أنّ الحقيقة هي أن مغاوير الشرطة الوطنية (تشكيل لوزارة الداخلية شبه عسكري) كانت تنشط في المدينة، ووحدات الجيش العراقي تنشط على أطرافه أثناء نفس الفترة. ومؤلف هذا التقرير كان على اتصال مع أفراد يتواصلون مع قيادة الشرطة التي عملت في الرمادي أثناء تلك الفترة.

(١٥) على الرغم من أن السياسة الحالية تصف تنظيم الدولة بالإرهابي وعمليات قتاله بمكافحة الإرهاب؛ إلا أن التنظيم ينطبق

تتطلب العمليات القتالية المباشرة- بما في ذلك الاستيلاء على الأرض ومسكها- إسناداً مستمراً من الجيش. وفي معارك الموصل وحدها، لعبت فرق الجيش العراقي الأولى والتاسعة والخامسة عشرة أدوارًا رئيسية في تطهير قرى ومناطق حضرية كان يتحصّن بها مقاتلو تنظيم الدولة. وعملتْ وحدات الجيش مع العديد من تشكيلات الشرطة لمسك الأرض، بينما كانت عناصرهم الرائدة مع عناصر جهاز مكافحة الإرهاب تثب مهاجمةً إلى الأمام. وكانت مواقع الرِدْء (holding position) التي اتخذها الجيش من خلف العناصر المتقدمة (من قوات مكافحة الإرهاب والعناصر الرائدة لجيش) بالغة الأهمية لنجاح ونجاة تلك العناصر، خاصة وأن وحدات تنظيم الدولة كانت تبحث عن ثغرات في منطقة المؤخرة ضمن الدفاع حتى يتسلل منها مقاتلوها والانتحاريون. كانت كفاءة الجيش العراقي عام ٢٠١٧ بالمقارنة مع عدم كفاءته عام ٢٠١٤ ضروريةً لنجاح كلٍ من جهاز مكافحة الإرهاب وكامل الحملة. صحيحٌ أن جنود الفرقة الذهبية حازوا الكثير من المجد في قتال الموصل، لكن ما كانت التضحيات التي قدّمتها فرق الجيش النظامي بالقليلة.

من الصعب تحديد مدى اعتماد وحدات العمليات الخاصة على التحالف، وعلى وحدات الدعم اللوجستي ووحدات الإسناد الناري للجيش العراقي. ولن يتكشّف المدى الكامل للثغرات الموجودة في البنية التحتية الداعمة لجهاز مكافحة الإرهاب إلا مع الغياب التام لدعم التحالف. وفي جميع الاحتمالات، لا يمكن إلا للجيش العراقي أن يتيح أنواع اللوجستيات المنظمة والوفيرة، والإسناد الناري اللازم لتكرار معارك مثل تلك التي وقعت في الموصل والرمادي وتلعفر والفلوجة. وعندما سيتضاءل دعم التحالف حتماً مستقبلاً، ستكون هناك حاجة لعمليات جمع وتحليل واسعة النطاق لمخابرات الجيش العراقي للمساعدة في تغطية جميع أنحاء العراق لكشف العمليات الإرهابية وتعطيلها.

التركيز على الجيش العراقي: اعتباراتٌ رئيسية في سبيل تحقيق استثمار مستديم استراتيجي

حتى نلخص النتائج الرئيسية في هذا المنظور: فالجيش العراقي يبدو بأنه الخيار الأكثر منطقية وعمليةً كمركزٍ ثقلٍ لجهود تعزيز النفوذ الأمريكي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية

عليه بوضوح تعريف وزارة الدفاع الأمريكية للتمرد، وتنطبق على جهود الولايات المتحدة بوضوح تعريفات دلائل مكافحة التمرد.

وتعرف هيئة الأركان المشتركة الأمريكي التمردَ بأنّه «الاستخدام المنظم للتخريب ولأعمال العنف بغرض الاستيلاء أو تقويض السيطرة السّياسية أو تحدّيها ضمن منطقةٍ معينة». بينما تُعرف مكافحة التمرد بأنّها «المزيج من التدابير التي تتخذها الحكومة (في بعض الأحيان بالتشارك مع الحكومة الأمريكية وبدعم الشركاء الدوليين) لهزيمة التمرد».

الأمريكية في العراق وحتى لما يراه البعض في الشرق الأوسط الكبير. وبالاستناد إلى الأدلة المذكورة، فيظهر أن هناك أربعة اعتبارات رئيسية واعتباران اثنان مساعدان لاستثمار استراتيجي دائم في الجيش العراقي. وكلٌ منها يعالج أهدافاً أمنية قومية إقليمية مذكورة في استراتيجية الدفاع القومي الإقليمية عام ٢٠١٨، ولكن بدرجاتٍ متفاوتة. وهذه الأهداف هي:

١. استدامة توازنٍ إقليمي ملائم

٢. ردع العدوان

٣. حرمان الإرهابيين من ملاذٍ آمن

٤. منع القوى المعادية من تحقيق الهيمنة على المنطقة

٥. والحفاظ على استقرار اسواق الطاقة وتامين طرق التجارة

٦. هزيمة الإرهابيين

٧. ومكافحة النفوذ الغيراني السرطاني التوسعي

إن التموضع الجغرافي عزز الكثير من هذه الحجج. فالعراق واقعٌ في قلب الشرق الأوسط. وإذا ما آمنّا بصحة السرد الذي يتكلم عن هلال شيعي تحت سيطرة إيران؛ فإن العراق جزء من القسم الثاني الأعرض من قوس الهلال بجوار إيران نفسها. ويقع العراق أيضًا عند مفترق طرق جغرافي، على مسافة متساوية تقريبًا من أقصى غرب إفريقيا، وأقصى شرق آسيا، وأقصى جنوب شبه الجزيرة العربية، وأقصى شمال الدول الاسكندنافية. ومن شأن العلاقة المستديمة مع الجيش العراقي أن توسع من مجموعة الشركاء العسكريين الحالية لأمريكا على مفترق طرق شمال إفريقيا وآسيا وأوروبا.(١٦)

تفوقٌ أكيد في المنافسة الاستراتيجية الإقليمية ضد روسيا والصين

نادراً ما يحدد العراق نفسه بوضوح متموضعاً إما في المعسكر الغربي وإما في المعسكر الشرقي. وفي جميع الاحتمالات، ستقوم الحكومات العراقية المستقبلية بالموازبة والحفاظ على توازن علاقاتها مع الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وروسيا والصين. وتمثل مبيعات الأسلحة وتدريب الجيش العراقي نقطة محورية تاريخية متكررة لمنافسة القوى العظمى، ومن المرجح أن تستمر الفرص. يُصنف العراق بشكل روتيني من بين أكبر خمس دول منتجة للنفط في العالم، ويحتفظ بشكل روتيني بواحدة من أكبر جيوش العالم؛

(١٦) تشمل الدول الشريكة الأخرى مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والسعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وتركيا وجورجيا.

فالجيش العراقي سيقدم فرصة لروسيا والصين لزيادة المبيعات العسكرية.[١٧] ويصاحب النفوذُ المبيعاتِ العسكرية، وفرصَ إدخال المدربين وفنيي الصيانة. وحيثما تنجح روسيا والصين في الوصول، فمن المحتمل أن تفقد الولايات المتحدة إمكانية الوصول وكسب النفوذ. وفي عالم المنافسة القاسية بين القوى العظمى والقائم على التّعاملات، يمثل الجيش العراقي فرصة صفرية حقيقة (إما تكسبه كله ولا تبقي شيئاً لخصومك أو تخسره كله).

مواجهة العدوان الإيراني

تسعى إيران بنشاط لمصالحها في العراق، مع نية محتملة طويلة الأمد لاستخدام العراق كحاجز ضد النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة. وتحدد استراتيجية الأمن القومي بوضوحٍ أن إيران تشكّل تهديداً عدوانياً. وإيران جزء من منافسة صفرية على النفوذ في العراق، وضد الجيش العراقي. وبحلول أواخر عام ٢٠١٩، أصبحت إيران الأكبر نفوذاً في العراق من أي دولة منافسة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين. وفي الوقت الحالي، قد تكون إيران أكثر اهتمامًا بتعزيز دور الحشد الشعبي كأداة للتوازن مع الجيش العراقي بدلاً من كسب النفوذ في الجيش نفسه أو اختراقه.

مواجهة التأثير غير المشروع للميليشيات

تُشكل قوات الحشد الشعبي الرسمية والميليشيات غير الرسمية تهديدًا خطيرًا وفوريًا لاحتكار الحكومة العراقية لاستخدام القوة. في حين تم سحب قوات الحشد الشعبي رسميًا إلى الحكومة، فقد كان ذلك بمثابة حل توافقي: فالحشد الشعبي أنقذ العراق فعلياً من تنظيم الدولة عندما فشل الجيش العراقي عام ٢٠١٤، وسرعان ما توسع الحشد إلى درجة أنه لم يعد بإمكان الجيش العراقي السيطرة عليه. وحتى أواخر عام ٢٠١٩، تستمر الحكومة العراقية في الكفاح بشأن الدور المستقبلي لقوات الحشد الشعبي. وبالتوازي، فقد نشأت العديد من الميليشيات غير الرسمية لتفرض سيطرتها المحلية الخاصة على المناطق الريفية في العراق وحتى في بغداد. يشكل الجيش العراقي القوة المسلحة الوحيدة في العراق التي من الممكن أن توازن قوات الحشد الشعبي والميليشيات، ومن ثمّ إعادة مسؤولية السيطرة على أمن العراق للمؤسسات الوزارية المنتدبة دستورياً.

---

(١٧) تختلف أسعار انتاج النفط الخام والاحتياطات من سنةٍ إلى أخرى وبحسب المصدر.

بناء الوطنية العراقية وإطفاء الفتنة الطائفية العرقية

إن الجيش العراقي هو المؤسسة الحكومية الدائمة الوحيدة التي يحترمها الشعب العراقي بعمومه. عام ١٩٣٣، وصف الملك فيصل الأول الجيش العراقي بأنه «العمود الفقري لتكوين الأمة». وإن الجيش كان - ولا يزال - المؤسسة الوحيدة التي تقدم نموذجاً مقبولاً للإنصاف في التّعامل ومنح الفرص الفردية لجميع العراقيين، بغض النظر عن الهوية العرقية أو المذهبية.[١٨] وعلى الرغم من أنه ينبغي النظر إلى استطلاعات الرأي في العراق بدرجة أكبر من التشكك من استطلاعات الرأي التي تُجرى في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية، فالبيانات تشير إلى وجود علاقة متينة بين الشعب العراقي وجيشهم. إن المساعدة في تنمية الجيش العراقي كمؤسسة وطنية يمكن أن تخدم الولايات المتحدة في تحقيق هدفها القديم المتمثل في عراق موحد ومستقر.

الجدول ٢

نتائج الإحصائيات عن الثقة في الجيش العراقي

السنة	الإحصاء	النتيجة
2003	ABC/BBC/ARD/ قنوات NHK	38% لهم قدر كبير من الثقة تجاه الجيش العراقي
2004	ABC/BBC/ARD/ قنوات NHK	56% لهم قدر كبير من الثقة تجاه الجيش العراقي
2004	المستقلة للبحوث والدراسات في العراق	63% يثق في الجيش العراقي كمؤسسة
2005	ABC/BBC/ARD/ قنوات NHK	67% لهم قدر كبير من الثقة تجاه الجيش العراقي
2007	ABC/BBC/ARD/ قنوات NHK	69% لهم قدر كبير من الثقة تجاه الجيش العراقي
2008	ABC/BBC/ARD/ قنوات NHK	65% لهم قدر كبير من الثقة تجاه الجيش العراقي

(١٨) تظهر استطلاعات الرأي تذبذباً أكبر فيما يخص الثقة في المؤسسات الوطنية الأخرى، بما فيها الشرطة الاتحادية ووزارات الحكومة الاتحادية.

2012	Arab Barometer Wave 2	69% لهم قدر كبير أو متوسط من الثقة تجاه الجيش العراقي
2014	Arab Barometer Wave 3	64% لهم قدر كبير أو متوسط من الثقة تجاه الجيش العراقي
2018	المستقلة للبحوث والدراسات في العراق	83% يثق في الجيش العراقي كمؤسسة
2018	1001 أفكار عراقية	83% له ثقة عالية في الجيش العراقي
2019	المستقلة للبحوث والدراسات في العراق	79% يثق في الجيش العراقي كمؤسسة
2019	Arab Barometer Wave 5	63% يثق في الجيش العراقي كمؤسسة

ويبين الجدول ٢ نتائج عدة استطلاعات للرأي حول ثقة العراقيين في الجيش العراقي. فالنتائج تُظهر بشكل عام أن الجيش هو واحد من أكثر المؤسسات موثوقية في عموم العراق. وينال الجيش العراقي بشكل روتيني ثقة أكثر من ٦٠٪ من السكان عبر عدّة استطلاعات، بعضها يمثل موجات من عينات طولية. وحتى عام ٢٠٠٣، وبعد فترة وجيزة من هزيمة الجيش الكارثية أمام التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، فقد كشفتْ إحدى الاستطلاعات بأن ٣٨٪ من العراقيين لديهم قدر كبير من الثقة في الجيش العراقي كمؤسسة.

استقرار إنتاج المحروقات عبر جهازٍ أمنيٍ متعدد المستويات وفعال

بالنظر إلى:

(1) وضع العراق كواحد من أكبر خمس دول منتجة للنفط في العالم

(2) استمرار اعتماد الولايات المتحدة على موارد المحروقات للنمو الاقتصادي والاستقرار

(3) ضعف الشركات الأمريكية المنتجة للمشتقات النفطية تجاه تقلب أسعار النفط.

فالعراق المستقر مع بنيةٍ تحتيةٍ مستقرة وآمنة للنفط يفيد الاستقرار الاقتصادي الأمريكي والأمن القومي.

اعتبارًا من أواخر عام ٢٠١٩، كان إنتاج النفط العراقي فعالًا بشكل أساسي ولكنه يفتقر للكفاءة والاستقرار. وتوضح أضرار الحرب التي لحقت بالبنية التحتية والإنتاج النفطي وما ترتب على ذلك من تقلبات أسعار النفط العالمية؛ توضح التأثير المحتمل لضعف المؤسسات الأمنية العراقية على الاقتصاد الأمريكي. إحدى الحلول من الجانب العراقي يتمثّل في توظيف شركاتٍ عسكريةٍ خاصة لتأمين البنية التحتية النفطية. وهناك حلٌ أفضل بأن ننشئ مقاربةً أمنية متعددة المستويات تحت قيادة مركزية مستخدمين الجيش العراقي لمهمة التأمين الوطني الشامل، للسماح لحرس الحدود والشرطة الاتحادية والقوات الاتحادية والمحلية الأخرى بمنع القوات المعادية الخارجية والداخلية من الاستيلاء على البنية التحتية النفطية المهمة للغاية للعراق أو الإضرار بها.

بناء فرص شراكة مثلى لعملياتٍ أمنيةٍ إقليميةٍ

بحلول أواخر عام ٢٠١٩، ما زالت قوى الأمن العراقية تجاهد لفرض الأمن الداخلي وإدامته. ومع ذلك، فإن تزايد الطابع المؤسسي والتدريبات والتّمرس القتالي لهذه القوات عاماً بعد عام يوحي بفرص أكبر لعمليات إقليمية مع الشركاء مستقبلاً. وبتحسين التدريبات للقوات مع تنقيح العقيدة العسكرية للجيش، فسيقدم الجيش العراقي إمكانية ترشيح عشرات الآلاف من عناصره لعمليات حفظ السلام التي تشرف عليها الأمم المتحدة؛ والقيام بمجموعة متنوعة من مهام الحروب غير النظامية بما في ذلك مكافحة التمرد، ومكافحة الإرهاب، وفرض الاستقرار، والدفاع الداخلي ضمن أراضٍ أجنبية؛ وخوض عمليات قتالٍ برية في حالة نشوب حرب إقليمية كبرى، بعد تنمية كبيرة لقدرات الجيش العراقي مع تزايد النفوذ السياسي الأمريكي. وعند النظر في جدوى هذه المهمة المرتقبة الأخيرة (المشاركة في حرب إقليمية كبرى)، فإنه يجدر الإشارة إلى أن القوات القتالية البرية المصرية والسعودية الشريكة للولايات المتحدة قاتلت كجزءٍ من التحالف في عملية عاصفة الصحراء ضد الجيش العراقي عام ١٩٩١.

٧. سياسة الالتزام الدائم في العراق

عام ٢٠١٧، نشرت مؤسسة راند «هزيمة تنظيم الدولة: اختيار استراتيجية جديدة للعراق وسوريا»، والتي دعت فيها إلى استراتيجية جديدة في العراق تركز على «القيام بجهودٍ أمريكية صبورة طويلة الأمد لتنمية الحكومة الشرعية في العراق». ١١٥ مثل هذه المقاربة

تتطابق مع تلك المذكورة في الاستراتيجية القومية لعام ٢٠٠٥ للنصر في العراق، واستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٧، واستراتيجية الدفاع القومي لعام ٢٠١٨. وتبقى استراتيجية عام ٢٠٠٥ متميزة لأنّها أوضح وثيقة سياسة عامة وأكثرها تفصيلاً بشأن العراق، على الرغم من أنها تحتوي على بعض العيوب المثيرة للجدل. وتقدم هدفاً استراتيجياً واضحاً:

«سنساعد الشعب العراقي على بناء عراقٍ جديدٍ بحكومةٍ دستوريةٍ تمثيليةٍ تحترم الحقوق المدنية ولديها قوات أمن كافية للحفاظ على النظام الداخلي والحيلولة دون تحول العراق لملاذٍ آمنٍ للإرهابيين.»

العراق دولة ذات ديمقراطية جوهرية (functional democracy)، رغم أن سجله في الحقوق المدنية سيءٌ. وعام ٢٠١٤، فشلت قوات الأمن في الحفاظ على النظام الداخلي أو منع العراق من أن يصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين. ويثير رد فعل الحكومة العنيف على الاحتجاجات المستمرة أواخر عام ٢٠١٩ مخاوف إضافية على صعيد حقوق الإنسان. ينبغي الأخذ بالاعتبار المقاربة الاستراتيجية القديمة لعام ٢٠٠٥، ولكن مع ضرورة مراجعتها. وقد اقترح فكرة «النصر على تنظيم الدولة» كرؤيةٍ للحالة النهائية (end state) للعراق. ويمكن إعادة استخدام هذه الفكرة باعتباره رؤية دائمة لاستراتيجية الالتزام الدائم:

العراق دولة موحدة قادرة على الدفاع عن حدودها من الغزو الأجنبي. وتحتكر الحكومة القدرة على استخدام القوة؛ ويتم دمج جميع أعضاء التنظيمات شبه العسكرية والمليشياوية في الأجهزة الحكومية النظامية. ويشارك المواطنون من جميع الفئات العرقية والمذهبية والجغرافية من كلا الجنسين في عملية الحكم عبر الانتخابات وحرية التعبير وهم محميون من الاضطهاد أو التمييز أو غيرها من أشكال الأذى التي قد تلحقها الحكومة أو تقرها. وإن الاقتصاد العراقي كافٍ لإدامة الميزانية القومية، وتحسين البنية التحتية، والتجارة بدعم دولي مماثل لتلك التي تتمتع بها دولة مستقرة من نفس حجم العراق. ويقتصر النشاط الإرهابي داخل العراق إلى الحد الذي يمكن معالجته بإجراءات فرض القانون. لا توجد جماعة إرهابية دولية استطاعت أن تلجأ إلى العراق كملاذٍ آمن، ولا يتم التخطيط لهجمات إرهابية دولية أو تنفيذها من العراق.

وكما جادل فريق أبحاث RAND عام ٢٠١٧، فإن الالتزام الدائم من الولايات المتحدة تجاه العراق لا يستلزم منها العودة لتمويل بناء الدولة العراقية. يجب إجراء بعض الاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد في العراق للمساعدة في استعادة النفوذ وبناء شرعية الحكومة، ولكن في ٢٠١٩ يمكن التركيز بشكل أكبر على الجيش العراقي. بناء على هذه الاستراتيجيات

والتحليلات السابقة، بالإضافة للتحليل الحالي، يمكن أن نضع البيان الاستراتيجي للالتزام الدائم تجاه العراق كالتالي:

إن للولايات المتحدة مصلحةٌ استراتيجيةٌ دائمة في الحفاظ على علاقةٍ وثيقةٍ وبنّاءةٍ مع حكومة العراق ومع الشعب العراقي.

يمثل العراق نقطة ارتكازٍ محتملة لنشر الاستقرار في الشرق الأوسط. وبالدعم والانخراط المتواصلَيْن، يمكن للعراق أن يصبح بمثابة حصنٍ إقليميٍ ضدّ الإرهاب؛ ومركزٍ للتجارة الدولية؛ وقوة استقرار في صناعة المحروقات العالمية؛ ونموذجٍ إقليمي وعالمي مهم لديمقراطية متعددة الأعراق والطوائف. إن الشراكة الدائمة مع العراق ستساعد على درء النفوذ السرطاني للدول القومية والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تسعى إلى تقويض الاستقرار الإقليمي وتقويض نظام عالمي صالح للشعوب الحرة والديمقراطية.

كما يمثل العراق مصدراً محتملاً لنشر الاضطراب والعنف في الشرق الأوسط وحول العالم. لقد شهد العراق تحت الحكم الاستبدادي لصدام حسين قمعاً ومذابح لشعبه؛ وحروباً متكررة؛ ومصاعب اقتصادية انتشرت إلى دول أخرى. ومع غياب الأمن والاستقرار والشرعية عام ٢٠١٤، أصبح العراق مصدراً للإرهاب الدولي الذي أثّر مباشرةً على الولايات المتحدة ومواطنيها ومواطني الدول الحليفة. ومن مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها عدم السماح لهذه الظروف بالظّهور مرةً أخرى.

سيعزز الالتزام الدائم الانخراط الدبلوماسي والدعم الاقتصادي في جهد أكثر تركيزًا للمساعدة في بناء قوات الأمن العراقية وإدامتها. ستكون هذه القوات - أساساً من الجيش العراقي والشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب - قادرةً على الدفاع عن حدود العراق ومنع الإرهاب والتمرد. وستستمر الولايات المتحدة في المساعدة بقيادة جهود التحالف لدعم مؤسسات العراق وبنيته التحتية وتنميته الصناعية، ولكن يبقى الأمر متروكاً للشّعب العراقي لقيادة وتمويل تعافيه من الحرب على تنظيم الدولة، ومن بعد ذلك يتحولون للنمو بالعراق تدريجياً.

الدعم الأمريكي للديمقراطية العراقية ضروري لهذا الالتزام الدائم. فيجب القضاء على جميع أشكال التمييز العرقي والطائفي - مُسبّبات النزاع المسلح السابق - عبر برامج تُنمّي من شرعية الحكومة العراقية. سيعمل الدبلوماسيون الأمريكيون مع القادة العراقيين والمنظمات غير الحكومية لتوجيه العراق باستمرار نحو مستقبل أكثر شمولاً للجميع وأقل انقساماً.

ويبقى من البديهيات تطوير القوات الأمنية عبر برامج الدعم الحكومي الأمريكي للقوات العراقية بمستشارين عسكريين أمريكيين. وللمضي قدمًا، ستبقى في العراق مجموعة من

المستشارين الأمريكيين المُقتدرين للمساعدة في تدريب قوى الأمن العراقية وتعليمهم. إن الوجود الثابت للمستشارين الأمريكيين سيساعد على ضمان وجود قوى أمن عراقية على نحوٍ صلبٍ ومرنٍ على حدٍ سواء.

سيستمر الدعم الأمريكي لجهود العراق الأمنية والاستخباراتية والكفاحية ضدّ الإرهاب، مع تناسب مستوى تلك الجهود مع الحاجة والتهديد. وسيزداد الدعم المباشر أو ينخفض حسب الحاجة للمساعدة في ضمان نجاح العراق مع تقليل الاعتمادية والتكاليف.

بالنظر إلى الطبيعة الدائمة لهذا الالتزام، تحدد هذه الاستراتيجية رؤية دائمة بدلاً من كونها حالةً نهائية. [يتبع الرؤية الدائمة - انظر الصفحة السابقة.]

وسواءٌ تم تبني هذه المقاربة كلياً أو جزئياً، فالولايات المتحدة قادرةٌ على تحسين جهودها لتنمية الجيش العراقي وتطويره. ويركز القسم التالي على تنمية فعالية الجيش العراقي القتالية لدعم هذه الأهداف القومية.

٨. بناء فعالية الجيش العراقي القتالية

تشير الفعالية القتالية - وهو مصطلح يستخدمه عادة الخبراء العسكريون ولكن لا تحدده وزارة الدفاع الأمريكية رسميًا - بشكلٍ عام إلى التنبؤ باحتمالية تمكّن وحدة عسكرية من الانتصار ضمن حالة قتالية معينة. بعبارةٍ أخرى، فالجيش الذي نعتبره ذا فعاليةٍ قتاليةٍ عاليةٍ تُعدّ فرصه جيدةً لكسب القتال، اعتمادًا على الخصم والوضع. كان الغرض المحوري من مساعدة أمريكا لقوات الأمن العراقية بعد عام ٢٠٠٤ هو ضمان أن تتمتّع تلك القوات عامةً - والجيش العراقي وقوات مكافحة الإرهاب خاصةً - بفعاليةٍ قتاليةٍ عالية. إلا أنّه عام ٢٠١٠، قدر الجيش الأمريكي أن قوات الأمن العراقية لن تكون فعالة قتالياً بحلول تاريخ الانتهاء المقرر لعملية الفجر الجديد عام ٢٠١١.

يوضح الشكل ٨ مستويات الجاهزية المُقدرة اللازمة لقوى الأمن العراقية حتى تستوفي المستويات الدنيا للقدرات الأساسية نهاية عام ٢٠١١. وقد أجرى هذا التحليل ضباط أركان عملية حرية العراق وعملية الفجر الجديد قبل عامٍ واحدٍ تقريباً من الانسحاب. وقد حدّدوا أنّ الجيش العراقي بحلول نهاية عام ٢٠١١ قادرٌ جزئياً فقط على حفظ الأمن الداخلي، ولن تكون لديه القدرة الفعلية للدفاع عن حدوده.

ويتناقض هذا التقييم الرسمي تناقضاً صارخاً مع التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الأمريكيون آنذاك. ويظهر هذا التقييم الحقيقة المُرّة أنه لم يكن من المتوقع أن تتمكن أيٌ من

تشكيلات قوى الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش النظامي وقوات مكافحة الإرهاب، من تنفيذ مهامها المطلوبة مع انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١. ولقد ظهرتْ صحة تلك التقييمات عام ٢٠١٤، عندما انهارت العديد من وحدات الجيش والشرطة العراقية النظامية انهياراً حقيقياً.

يبين الشكل ٨ أنه من الممكن القيام بدراسات تقييم الفعالية قتالية بقدرٍ كافٍ من الدقة. وفي هذه الحالة، نجحت هيئة أركان الاستشاريين الأمريكيين في العراق في تقييمها للأداء المتوقع من الجيش العراقي.

اتجاهات فعالية الجيش العراقي القتالية خلال فترة: ١٩٨٠-٢٠١٩

اتجاهات فعالية الجيش العراقي القتالية خلال فترة: ١٩٨٠-٢٠١٩

من المرجح أنّ الجيش العراقي غير المتمرس نسبياً أوائل الثمانينيات من القرن الماضي كان على وشك التعرض للهلاك، متقهقراً للوراء في وجه الهجوم المضاد الإيراني إبان الحرب الإيرانية العراقية. وبحلول عام ١٩٨٨، وصل الجيش إلى ذروته في الفعالية القتالية، ولكن في غضون عامين فقط أدت الديون الضخمة المتراكمة أثناء الحرب إلى انخفاضٍ حادٍّ. وتدَمّر الجيش العراقي النظامي في حرب الخليج عام ١٩٩١، في الوقت الذي بقيت فيه بعض فرق الحرس الجمهوري سليمة، وأصابت عقوبات ما بعد الحرب الجيش بالعجز أكثر فأكثر. وعندما غزت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣، كان الجيش العراقي مُهيئاً لتلقي الهزيمة. عاد الجيش لاكتساب بعض القدرات والكفاءات عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١١، لتعاود بعدها بالهبوط مرةً أخرى، لأنها عانت من التسييس وانسحاب الإسناد القتالي الأمريكي. وبعد أن انهارت أربع فرقٍ من الجيش عام ٢٠١٤، بدأ بالتحسن تدريجياً. ومع ذلك، ففي أواخر عام ٢٠١٩، عاد الجيش العراقي معتمداً على الدعم الأمريكي كما كان نهاية عام ٢٠١١. ويعتمد مصير الجيش بعد ذلك إلى حدٍ كبير على الاستراتيجية والدعم الأمريكي.

الشكل ٨

تقدير الحد الأدنى من القدرات للقوات الأمنية العراقية، عام ٢٠١٠

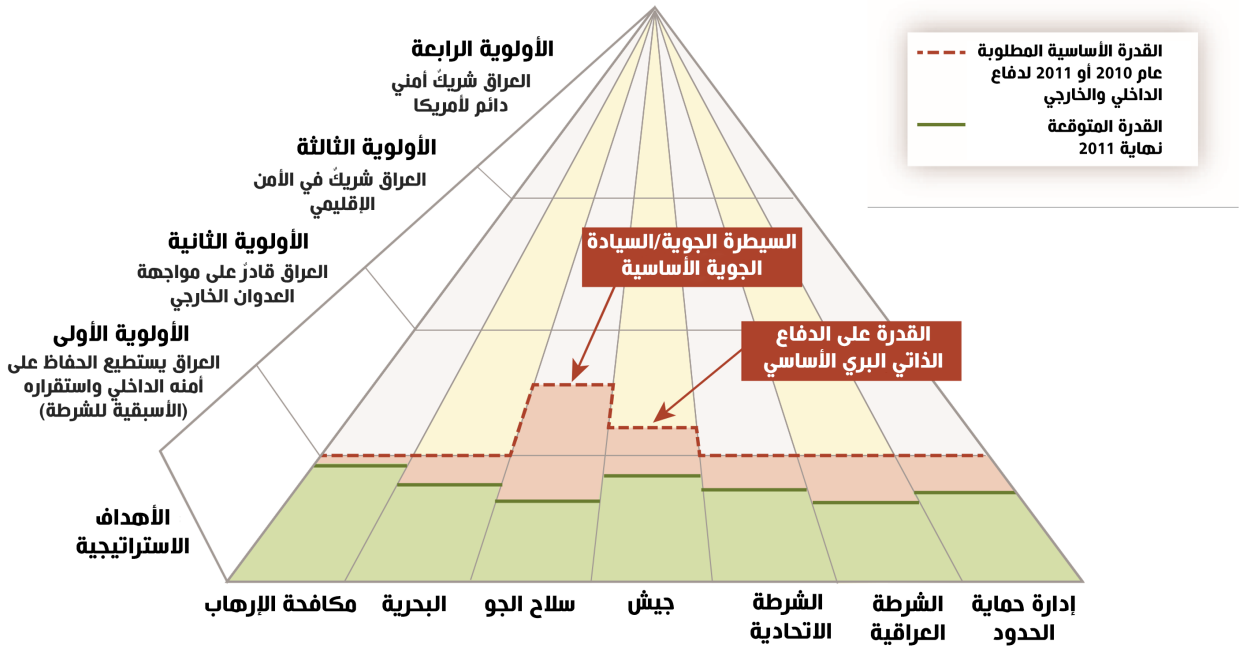

يظهر الشكل ٩ الفعالية القتالية النسبية للجيش العراقي من ١٩٨٠ حتى ٢٠١٩. يمثل هذا التحليل تفسير الخبير الموضوعي للسياق التاريخي المذكور في هذا المنظور.

الشكل ٩

الفعالية القتالية النسبية للجيش العراقي ١٩٨٠-٢٠١٩

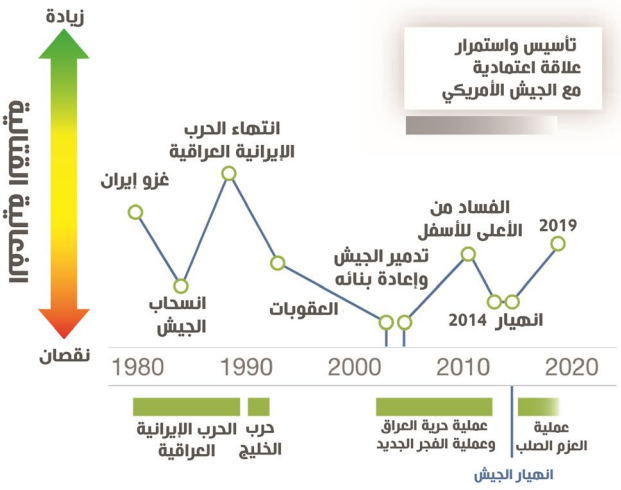

يُظهر هذا التفسير للفعالية القتالية للجيش العراقي تحسنًا مستمراً من انهيارٍ عامَ ٢٠١٤ مع عودةٍ للتحسن حتى أواخر عام ٢٠١٩. ومع ذلك، تضمن هذا التحسن خطراً محتماً وهو: العودة للاعتماد- وربما تزايده- على الجيش الأمريكي وجميع قدراته التمكينية (Enabling capabilities). حتى مع انخفاض الحضور العسكري بشكلٍ كبيرٍ عن فترة ٢٠٠٣-٢٠١١، فقد قدم الجيش الأمريكي تدريبًا مكثفًا واسناداً قتالياً قريباً. وفي معركة الموصل، قدمت وحدات الجيش الأمريكي اسناداً قتالياً مباشراً، بما في ذلك مدافع الهاون المتوسطة بمدى فعال أقل من ٦ كيلومترات؛ وحدث تقاربٌ وثيقٌ بين المستشارين والمُستشِيرين معنوياً وبدنياً.

يعتمد الاتجاه التالي للجيش العراقي - صعودًا أو هبوطًا في الفعالية - اعتمادًا كبيرًا على مستوى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة ونوعه واتساقه.

بناء فعالية الجيش العراقي القتالية بما يدعم سياسة الأمن القومي الأمريكي

للولايات المتحدة أن تتخذ العديد من الخطوات الفورية والإجراءات المستديمة بغرض تحسين الفعالية القتالية للجيش العراقي. وترتبط بعضها بشكل مباشر بالعمليات الجارية ومهمات مساعدة قوات الأمن، والبعض الآخر منها يرتبط ارتباطاً غير مباشر ولكن ليست أقل أهمية من المباشر.

من المهم الإشارة إلى أنه اعتبارًا من أواخر عام ٢٠١٩، أصبحتْ الولايات المتحدة تعمل في العراق بموجب اتفاقيةٍ قائمةٍ تسمى باتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقةٍ وتعاونٍ بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق (SFA) [تعرف في الإعلام باسم الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكية]. وتم تصميم هذه الاتفاقية - السارية منذ ١ يناير ٢٠٠٩ - خصيصًا لضمان قدرة الحكومة العراقية على إجلاء القوات العسكرية الأمريكية في أي وقت. وتحظر الاتفاقية على الولايات المتحدة استخدام «المجالات البرية والبحرية والجوية العراقية كنقطة انطلاق أو عبور للهجوم ضد دول أخرى»، وينص على أن الولايات المتحدة لا تستطيع «بحث أو طلب قواعد دائمةٍ أو وجودٍ عسكريٍ دائمٍ في العراق. « وتدعو الاتفاقية الولايات المتحدة إلى تقديم مدىً واسعٍ من الدعم للعراق في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولا توجد حالياً اتفاقية وضع القوات (SOFA) بين الولايات المتحدة والعراق، على الرغم من المفاوضات الجارية. [تمنح اتفاقية وضع القوات حريةً أكبر للقوات الأجنبية من الاتفاقية

الأمنية العادية ووجودٍ دائمٍ في البلد المضيف]

يمكن تضمين هذه التوصيات تحت فكرتين جامعتين. الأولى، هي **الاعتمادية**؛ فعلى الرغم من أن اعتماد الجيش العراقي على الولايات المتحدة يحول دون تنفيذ الأخيرة لانسحابٍ آمنٍ وسريعٍ، فقد يفيد هذا الاعتماد مصالح الولايات المتحدة. فهو سيمنحها فرصةً هائلة لإعادة بناء النفوذ الأمريكي بغرض تحقيق الاستقرار في العراق والتنافس مع الخصوم الإقليميين والعالميين. إن الاعتماد الاستراتيجي - المتمثل بالعلاقات المؤسساتية يمكن – وينبغي - تعزيزه، في حين يجب زيادة الاعتماد التكتيكي - العلاقات العسكرية - مؤقتًا ثم تعديله لإبقاء تكاليف مساعدة قوات الأمن منخفضة. الثانية، يجب أن تبنى سياسة الولايات المتحدة **للالتزام الدائم** تجاه العراق على غرار الالتزامات الدبلوماسية والعسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والمملكة المتحدة، والتي لا تزال كلها تعتمد جزئيًا على الدعم العسكري الأمريكي وضماناته.

تستند التوصيات المقدمة هنا إلى التحليل المقدم في هذا المنظور، بالإضافة إلى تحليلات RAND السابقة حول العراق والمذكورة في هذه الوثيقة.

التوصية الأولى: التصعيد من النشاطات الدبلوماسية والاقتصادية في العراق

تستطيع الولايات المتحدة بذل جهودٍ ملموسةٍ لإعادة بناء نفوذها، بحيث تنافس إيران وروسيا والصين، وتضمن توجيه استثماراتها في الجيش العراقي وتوظيفها على نحوٍ صحيح. ويستطيع مسؤولو وزارة الدفاع الأمريكية دعم جميع جهود وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز القدرات داخل السفارة الأمريكية في بغداد، وتوسيع الحضور الدبلوماسي العسكري الأمريكي عبر الوزارات العراقية، مع ضرورة إيلاء أكبر قدر من الاهتمام لوزارة الدفاع العراقية، فالمزيد من الوجود العسكري الأمريكي في هذه الوزارة أكثرُ نفعاً، وهو ما قد يؤدي إلى تحسين الاندماج الأمريكي الدائم ضمن عمليات التجنيد والتدريب والعمليات العسكرية للجيش العراقي. وسيمنع تحسين الإشراف من انتهاك اتفاقيات المستخدم النهائي للمعدات العسكرية.

إن الولايات المتحدة تُقدّم بالفعل مساعداتٍ إنسانيةٍ وبرامج اقتصادية في العراق. فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تنفذ ما تقدر قيمته بـ ٦٠٠ مليون دولار في العراق خلال السنة المالية ٢٠١٩ من البرامج، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومجموعة من المنظمات الأخرى المختلفة والشركاء المنفذين. ومع

ذلك يبقى هناك أكثر من مليون عراقي نازح داخل البلاد. وتبلغ نسبة بطالة الشباب رسمياً حوالي ٢٠٪، ومن المحتمل أنها على أرض الواقع أعلى بكثير. ولا تزال العديد من المدن العراقية تعاني من الأضرار الجسيمة بعد سنوات من الحرب، ولا تزال الموصل مدمرةً فعليًا. وكل هذا سيجعل من فرص الولايات المتحدة للاستثمار في العراق كثيرةً لا حصر لها. بينما لا يُشترط اعتماد المعاملة بالمثل لتقديم المساعدات، فإن تقديم المزيد منها وتوجيهها عبر حكومة العراق قد يساعد في بناء النفوذ اللازم لتنفيذ الخطوات التالية.

التوصية الثانية: السعي لزيادة النفوذ وإعادة التفاوض بشأن الوجود العسكري في العراق

تضع القيود الحالية بموجب الاتفاقية الأمنية الجيشَ الأمريكي في موقفٍ ضعيف. وبرز هذا الأمر بوضوحٍ عام ٢٠١٩ عندما طالب بعض أعضاء البرلمان العراقي بطرد جميع القوات العسكرية الأمريكية من العراق. على الرغم من أن اتفاقيةً أمنيةً جديدةً لن تمنع الحكومة العراقية من طرد القوات الأمريكية، إلا أنها قد تساعد في وضع توقعاتٍ أفضل للدور العسكري الأمريكي في العراق. ويمكن التفاوض على اتفاقٍ جديدٍ بهدف منح الجيش الأمريكي حريةً أكبر للعمليات ووجودٍ أقل ضعفاً وأكثر ديمومة. قد تتم معالجة مسألة القواعد الدائمة أو لا تتم، ولكن يمكن السعي للاستثمار في القواعد المستأجرة لفترة طويلة. ويمكن بذل المزيد من الجهود لكسب اتفاقٍ لوضع القوات، بما يضمن أمن وسلامة الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين يدعمون الجيش العراقي وقوى الأمن العراقية الأخرى.

ومن أواخر عام ٢٠١٩، بدت هذه التوصية طموحةً للغاية. فالولايات المتحدة ليست في وضع صلبٍ يمكنها من كسب هذه الأنواع من التنازلات من الحكومة العراقية. فالعديد من البرلمانيين الحاليين لديهم مشاعرُ معاديةٌ لأمريكا، ولا يزال الشعب العراقي حذراً من القوات العسكرية الأمريكية. والنفوذ الإيراني- لا سيما النفوذ الذي اكتسبه عبر أشرس الميليشيات المعادية لأمريكا- يجعل التقدم نحو اتفاقٍ أمنيٍ أفضل واتفاق وضع القوات أمرًا صعبًا. وينبغي اعتبار نجاح الإجراءات في التوصية الأولى شرطاً أساسياً لنجاح الإجراءات في التوصية الثانية.

التوصية الثالثة: الحفاظ على مقدار القوات والتحول إلى علاقاتٍ تدريبية دائمة

بحلول أواخر عام ٢٠١٩، بلغ عدد المستشارين العسكريين وقوات الدعم وعناصر التأمين

الأمريكيين بضعة آلاف. ويمكن إعادة النظر في مقدار تلك القوات بالتفصيل متى ما أُريد ذلك، ولكن تلك القوات يزيد من فعاليتها إدامتها عموماً. ويمكن اعتبار تكاليف تدوير بضعة آلاف من القوات مقبولةً؛ إذا ما منعتْ من حدوث انهيارٍ آخر للجيش العراقي، وساعدتْ في بناء نفوذٍ أمريكيٍ دائمٍ في العراق. ويتيح وجود القوات البرية على نحوٍ دائمٍ عدّة منافع:

١- ضمان الاستقرار على المدى القريب بينما يستمر الجيش العراقي في بناء قدراته.

٢- التمكن من القيام بمهامٍ تدريبيةٍ مطولةٍ للجيش العراقي.

٣- يتيح إنذاراً مبكراً فورياً عن تجدّد الأعمال العدائية، وحضوراً عسكرياً يتقدم أي إرسالٍ لمزيدٍ من التعزيزات العسكرية.

٤- ردع أي عدوانٍ خارجي تجاه العراق.

يمكن إعادة تشكيل تصميم القوات الحالية حتى تناسب القيام بأدوارٍ استشارية على جميع المستويات في الجيش العراقي ووزارة الدفاع العراقية.

التوصية الرابعة: تحويل تركيز الجهود من قوات العمليات الخاصة العراقية إلى الجيش العراقي النظامي

حالياً، تتلقى قوات العمليات الخاصة العراقية عامةً وجهاز مكافحة الإرهاب خاصةً -والتي تقع كلها خارج السيطرة الوزارية لوزارة الدفاع – قدراً مهماً من التدريبات والمعدات الأمريكية. واستفادوا فعلياً من أفضل إسنادٍ قتاليٍ أمريكي، نظراً لدورهم على الجبهات في استرجاع الأراضي الحضرية (المدن) من تنظيم الدولة. وبما أن العمليات القتالية الكبرى ضد تنظيم الدولة انتهتْ، فمن الممكن التفكير الآن بتحويل ثقلنا في سياسة مساعدة القوات الأمنية من جهاز مكافحة الإرهاب إلى الجيش العراقي النظامي. ولا يعني ذلك إنهاء الدعم لجهاز مكافحة الإرهاب؛ فمستشاري العمليات الخاصة الأمريكية يمكنهم مساعدة جهاز مكافحة الإرهاب في التحول من أدوار القتال البرية الحضرية إلى التركيز على دورها الرئيسي المتمثّل في مكافحة الإرهاب. إن المساعدة الأمريكية للقوات الأمنية ومهام الدفاع الداخلي في البلاد الأجنبية؛ قد تساعدان في الحفاظ على العلاقات القائمة بين جهاز مكافحة الإرهاب والقوات الأمريكية وتحسينها. وإن هذه التوصية تنادي بإعادة توزيعٍ لكلٍ من التركيز والموارد.

من الممكن من الآن السعي لالتزامٍ كاملٍ ويجب القيام به قبل أن نخسر تلك الفرص العابرة

وفي جميع الأحوال، فمن المؤسف بأنّ جهاز مكافحة الإرهاب لا يتجاوز تعداده الـ ١٠٠٠٠ عنصر، وهي قوةٌ لا تكفي لحماية جميع الأراضي العراقية. وعلى الجيش العراقي أن يوفر الأمن لجميع سكان العراق البالغ عددهم قرابة 40 مليون نسمة.[19] وينبغي بناء الفعالية القتالية للجيش العراقي ومساواة تلك الفعالية بغيره، وذلك نظراً لقصوره الحالي في القدرات عن جهاز مكافحة الإرهاب وقصوره كذلك عن الحد الأدنى المقرر أصلاً في تقديرات عملية الفجر الجديد، وكونِها أضعف الوحدات يُعدّ ضعفاً خطيراً غير مقبول في حال لو عاود المتطرفون القيام بأعمال عنف.

وتستطيع الولايات المتحدة القيام بإجراءين تكميليْن لتنفيذ هذا التحول. **الأول**، تستطيع إعادة توزيع مواردها التدريبية والمادية لوضعها على أضعف الأجزاء داخل الجيش العراقي، وتسعى لتحسين فاعليتها القتالية. فبناء أقل قدرٍ مقبولٍ من القدرات على نحوٍ موحد – مستوى قدرات ينبغي إعادة تقييمها (انظر إلى التوصية السادسة) – هو شرطٌ مسبقٌ لزيادة الفعالية القتالية لجميع القوة.

ثانياً، يمكن للولايات المتحدة أن تشجع الحكومة العراقية وتحفزها لإعادة توزيع الموارد بعيداً عن قوات العمليات الخاصة إلى الجيش النظامي. وستكون هذه مهمةً عسيرة، لأن نجاحها يعتمد اعتماداً كبيراً على تحسين النفوذ المذكور آنفاً.

التوصية الخامسة: زيادة المساعدات والمبيعات العسكرية للجيش العراقي

تُؤسس الولايات المتحدة حالياً كامل علاقاتها الثنائية مع العراق على مهمة مساعدة قوات الأمن، لتشمل الجيش، وجهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة، ومؤسسات أخرى.[٢٠] إن كلًا من الكونغرس، ووزارة الدفاع الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية استثمروا بالفعل موارد كبيرة في الجيش العراقي عبر المبيعات العسكرية العادية وقنوات التمويل وصندوق تمويل تدريب وتسليح مكافحة داعش (CTEF). وعلى الرغم من أن هذا الصندوق ربما لعب دورًا

(١٩) لا يوجد تقدير سكاني دقيق في العراق.
(٢٠) يلخص بيان وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها سياستَها تجاه العراق بالمقاربة التالية:» يوفر اتفاق وضع القوات بين العراق والولايات المتحدة الأساس لعلاقاتٍ ثنائية أمريكية -عراقية.

أساسيًا في نجاح الحملة العسكرية العراقية الأخيرة، فإنه مصرح به من قبل الكونغرس لدعم هزيمة تنظيم الدولة فقط. وقد يتم تقليص هذا البرنامج أو تحويله في مرحلة ما إلى برامج تقليدية في مساعدة قوات الأمن.

يمكن- ويتوجب - تركيز هذه الجهود على بناء قدرات دائمة للجيش العراقي. يمكن لصانعي السياسات الأمريكيين اغتنام كل فرصة للاستثمار في الجيش العراقي النظامي عبر كل من البرامج الممولة وبرامج المبيعات. إن الأغراض من هذا الاستثمار المتزايد هي:

(1) زيادة الفعالية القتالية للجيش العراقي.

(2) تنحية مبيعات المعدات الروسية والصينية.

(3) تحسين الوصول والنفوذ داخل الجيش العراقي ووزارة الدفاع العراقية.

(4) موازنة الميليشيات التابعة لإيران عبر إعادة احتكار استخدام القوة من قبل النظام الوزاري العراقي.

التوصية السادسة: إعادة صياغة تقييمات الفعالية القتالية

يُظهر بحث راند الحالي عن الإرادة القتالية- وهو ما يعني الجاهزية والقدرة على اتخاذ قرار القتال أو التصرف أو المثابرة عند الحاجة - أن الجيش الأمريكي يحتاج إلى تحسين فهمه للفعالية القتالية. ويعزز بحثٌ جارٍ للجيش الأمريكي عن الفعالية القتالية للجيش العراقي هذه النتيجة. يمكن لوزارة الدفاع الأمريكية:

(1) القيام بتحديد الفعالية القتالية بشكلٍ واضحٍ لمساعدة قوات الأمن.

(2) تحسين أساليب التقييم وإعداد المستشارين لتطبيق هذه الأساليب في الميدان.

(3) إنشاء آلياتٍ رسميةٍ لترجمة التقييمات إلى قراراتٍ للاستثمار؛ وفي حالتنا التي ندرسها هنا نعني الاستثمار في الجيش العراقي.

9. تلخيص

إن نظرةً فاحصةً على الأوضاع تنبئنا بأنّ أواخر عام ٢٠١٩ تُمثّل نقطة تحولٍ محتملة للسياسات الأمريكية في العراق. ما يزال النفوذ العسكري والدبلوماسي لأمريكا قوياً مثل ما كان عليه الحال في انسحاب عام ٢٠١١، إلا أن العراق قد لا يبقى محتاجاً للمساعدات

العسكرية الأمريكية. فالمنافسة مع إيران وروسيا والصّين شديدةٌ، وقد تقدّم تلك الدول عروضاً مغرية أكثر من العروض الأمريكية، أقلّها أنّ روسيا والصين مستعدتان لبيع الأسلحة دون شروطٍ مسبقة. وهذه العلاقات التجارية من التساوي في التّعامل بين الطرفين (البائع والمشتري) ستكون أكثر جاذبيةً للطرف العراقي من السياسات ذات الشروط المسبقة للولايات المتحدة. وعليه فمن الممكن من الآن السعي لالتزامٍ كاملٍ ويجب القيام به قبل أن نخسر تلك الفرص العابرة.

إن نقطة النفوذ القوية الواقعية والوحيدة في الحكومة العراقية هي القوات الأمنية العراقية. صحيحٌ أنّ العلاقة المميزة مع جهاز مكافحة الإرهاب أمرٌ حسنٌ، ولكنها لن تحقق نفوذاً على مستوى الدولة، ولن تحقق الاستقرار للعراق أو تنفذ أياً من أهداف السياسات الأمريكية على الأمد البعيد. أما بالنّسبة لسلاحي الجو والبحر العراقيْن، فهما أصغر من أن يحدثا تأثيراً يُذكر، والجيش البري فقط هو من يملك التقدير والنفوذ والقوة المحتملة حتى يُميل الكفة لصالح الولايات المتحدة. نظراً لزيادة الفعالية القتالية والثقة – هذه الزيادة متمثلةٌ بالقدرات التي يمكن بناؤها عبر مساعدات أمريكا والحلفاء للقوات الأمنية – فالجيش العراقي قادرٌ على التّغلب على النمو الخطير للمليشيات وتوفير الاستقرار الدائم للشعب العراقي.

نداء الفرات
شبكة نداء الفرات الإعلامية
Euphrates Appeal Media Network
- صوتٌ لكل حر -